الكتاب الأول في: العُمَد

(ص) : الكتاب الأول: في العُمَد. وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ.

(ش): العمدة[١]: عبارةٌ عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به. وجُعِلَ إعرابه[٢] الرفع كما تقدّم في أنواع الإعراب.

وأُلحق منها بالفَضَلات في النصب خبر كان، وكاد. واسم إنّ، ولا، وجُزْءا[٣] ظَنّ، فإنها عُمَد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر، ونُصِبَتْ.

المبتدأ والخبر

(ص) : المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار — وفاقاً للرّضيّ — كُلٌّ أصْلٌ.

(ش) : اختلف في أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ، والفاعل فرعٌ عنه، وعُزِيَ إلى سيبويه. وَوَجْهُهُ أنه مبدوءٌ به في الكلام. وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإنْ تأخّر. والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدم. وأنه عامِلٌ معمولٌ. والفاعل معمولٌ لا غيرُ.

وقيل: الفاعل أصلٌ، والمبتدأ فرعٌ عنه. وعُزِي للخليل. ووجهه: أن عامله لفظيّ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ، فإنه[٤] إنما رُفِعَ[٥] للفَرْق بينه وبين

---

(١) ب فقط: «العمد» من دون تاء، بصيغة الجمع. (٢) ط فقط: «إعرابها».
(٣) ط فقط: «وخبرا ظنّ» بالخاء والباء. (٤) ب فقط: «وإنه» بالواو.
(٥) أ فقط: «وقع» بالواو والقاف، وقد علق الناسخ في الهامش بقوله: (عله: «رفع» بالراء والفاء لا بالواو والقاف).

المفعول ، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني .

وقيل : كلاهما أصلان . وليس أحدُهما بمَحْمُولٍ على الآخر ولا فرعٍ عنه.[١] واختاره الرّضيّ . ونقله عن الأخفش وابن السّراج . قال : وكذلك التمييز ، والحال[٢] والمستثنى أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولة عليه ، كما هو مذهب النحاة . انتهى .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يُجْدي فائدة .

* * *

(ص) : قالوا : وهو المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد ونحوه، مُخْبَرَاً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً – خلافاً للكوفيّة – كافٍ . وشرطه : تقدّم نفي ولو بـ « غير » أو استفهام . وثالثها[٣] يجوز دونه بقبح[٤]

ومنعه أبو حيان في غير « ما » و « الهمزة » . وهو قائم مقام الفعل ، ومن ثَمّ لا خبر له خلافاً لزاعمٍ أنه محذوف أو تاليه .

ولا يُصَغّر ولا يوصف ، ولا يُعَرَّف ، ولا يُثَنّى ، ولا يجمع إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث » خلافاً لابن حَوْطِ الله[٥] . فإن طابقهما فخبر مقدّم . أو مفرداً . أو مكسّراً . أو ما استوى مفرده[٦] وغيره جاز[٧] .

ودخل بقولنا : « غير زائد » نحو : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ[٨] » . قالوا : و« بَحَسْبِكَ دِرْهم » . والمختار – وفاقاً لشيخنا الكافِيَجيّ – أنه خبر[٩] .

---

(١) ط فقط : « وليس أحدهما محمولاً على الآخر ولا فرعاً عنه » .

(٢) كلمة : « والحال » سقطت من أ . ب . (٣) ط : « وبالهاء » مكان : « وثالثها » ، تحريف .

(٤) ط : « بفتح » بالفاء والتاء : تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) هو عبدالله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن سليمان ابن عمر بن حوْط الله الحارثي الأُنْدي ، أبو محمّد . ولد « بأُندة » سنة ٥٤٩ ومات بغرناطة سنة ٦١٢.

(٦) في أ فقط : « أو ما استوى معرفة » . تحريف . وانظر الشرح .

(٧) في ب ، ط : « جازا » بألف التثنية . وانظر الشرح .

(٨) فاطر ٣ . (٩) كلمة : « خبر » سقطت من أ .

« وبنحوه » : رُبَّ رَجُلٍ عالِمٍ أفادنا .

(ش) : حدّ النحاة المبتدأ بأنّه : الاسم المجرّد من عامل لفظيّ غير المزيد ونحوه مخبَراً عنه ، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ .

فقولنا : المجرّد من عامل لفظيّ أخرج : الفاعلَ ونائبَه ، ومدخولَ النواسخ ، والخبرَ . وقيّد العامل باللفظي بناءً على رأيهم أنّ عامل المبتدأ معنويّ وهو : الابتداء .

وقولنا : غير المزيد : يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ [١] » ، و« بِحَسْبِك درهمٌ » ، فخالِقٌ ، وحَسْبُك مبتدآن ، لأن العامل الداخل عليهما كَلا عامل لزيادته .

وقولنا : « ونحوه » : يدخل نحو : رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا ، فرجل مبتدأ ، ولا أثر لرُبَّ ، لأنها في حكم الزائد ، إذْ لا تتعلّق بشيء .

وهذا الحدّ غير مَرْضِيٍّ عنـــدي لأمرين :

أحدهما : أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر — كما سيأتي — اختياري له . وهو لفظيّ .

والآخر : أنه شامل للفعل المضارع المجرّد من ناصب وجازم ، فلذا تَوَرَّكْتُ [٢] بقولي : « قالوا » . وما قالوه في « بحسبك درهم» غير مرضيٍّ أيضاً ، فإن شيخنـــا الكافِيَجيّ ، اختار أنّ : «بحسبك درهمٌ» خبر مقدم ، وأن المبتدأ «درهم» نظراً للمعنى ، لأنه مَحَطّ الفائدة ، إذْ القصد الإخبار [٩٤] عن «درهم» بأنه كافيه . وما قاله شيخُنا هو الصّواب .

ثم المبتدأ قسمان : قسمٌ له خبر . وقسمٌ له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر ، وهو الوصف ، سواء كان اسم فَاعل [٣] ، أو اسم مفعول ، أو صفةً مُشَبَّهة ، أو منسوباً .

وشرطه أن يكون سابقاً ، فليس منه نحو : أخواك خارجٌ أبوهما [٤] ، لعدم سَبْقِه .

---

(١) فاطر ٣ .

(٢) تورّك عن الحاجة — أخّرها . وفي أ ، ب : « وركت » من دون تاء في أوّله .

(٣) في أ : «كان فاعل» بإسقاط كلمة : « اسم » ، تحريف .

(٤) في أ : «أخوك خارج أبوهما» ، وفي ب : «أخاك خارج أبوهما» ، كلاهما تحريف ، صوابه من ط .

وشرطُ مرفوعِه: أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو : أقائم أنتما .

ومنع الكوفيون الضمير ، فلا يجيزون إلاّ « أقائمان أنتما » بالمطابقة بجَعل الضمير مبتدأ مؤخّراً . قالوا : لأن [1] الوصف إذا رفع الفاعل السّاد مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير . ورُدَّ بالسماع .

قال :

٣١١ ــ خَليليَّ ما وافٍ بعهدِيَ أنْتُمــا إذَا لم تكونا لي عَلى مَن أُقَاطِعُ [2]

وشَرْطه أيضاً : أن يكون كافياً ، أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو : « أقَائمٌ أبواه زيد [3] » ، فإن الفاعلَ فيه غير مغن ، إذ لاَ يحسن السّكوت عليه ، فزيد فيه مبتدأ ، وقائم خبر مقدّم .

وشرطه أيضاً : تقدّم نفي أو استفهام بأيّ أدواتِهما . « كما » ، و« لا » ، و «إنْ» ، و « غير » ، نحو : « غيرُ قائمٍ الزّيدان » .

ومنه قوله :

٣١٢ ــ غيرُ مأسوفٍ على زَمَــــنٍ يَنْقَضِي بالهمِّ والحَــزَنِ [4]

وكالهمزة ، وهل ، وما ، ومَن ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكم ، وأيّان . هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع « ما » ، والهمزة . وقَصَرَهُ أبو حيان عليهما ، إذْ لم يُسْمع سواهما . و لمْ يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي : في عمله [5] غير معتمد .

---

(١) في أ ، ب : « إن » بإسقاط لام الجرّ .

(٢) قائله مجهول .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٦٤ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٨ ، والأشموني ١ : ١٩١ .

(٣) في أ فقط : « أبوه » مكان : « أبواه » .

(٤) نسبة ابن هشام في المغني ١ : ١٣٨ إلى الحكميّ وهو أبو نواس . من شواهد : ابن عقيل ١ : ٨٩ ، والأشموني ١ : ١٩١ ، والخزانة ١ : ١٦٧ .

(٥) أ ، ب : « في علمه » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .

و شرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقبح . وجعل منه قوله :

٣١٣ – • خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ مُلْغِياً [١] •

وأجيب بأن « خبيرٌ » خبرٌ مقدّم ، ولم يطابق ، لأن باب « فعيل » لا يلزم فيه المطابقة. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدّة شبهه به، ولأجل ذلك مُنع ما يُمْنَعُ [٢] منه الفعل ، فلا يُخْبر عنه ولا يُصَغّر ، فلا يقال : أضُوَيْرِبٌ [٣] الزّيدان . ولا يوصَف ، فلا يقال : أضارِبٌ عاقلٌ الزّيدان . ولا يعرّف بأل ، فلا يقال : القائم أخواك. ولا يُثَنّى ولا يُجْمع ، فلا يقال : أقائمان أخواك ، وأقائمون إخوتك، على أن « أخواك » ، « وإخوتُك » فاعل إلاّ على لغة : « أكلوني البراغيث » ، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك .

وزعم بعضهم : أنّ خبر هذا الوصف محذوف . ورُدّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه.

وزعم آخر : أنه الذي يليه . وزعم ابن حَوْطالله : أنه يجوز تثنيته، وجمعه. واستدلّ بحديث : «أوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ» . وأجيب بأنه على لغة : أكلوني البراغيث، أو على التقديم والتأخير. وعلى الأول : لو ثُنّي وجُمع جُعِل خبراً مقدّماً ، والمرفوع مبتدأ مؤخراً .

ويجوز ذلك مع ما تقدم في الإفراد نحو : أقائم [٤] زيد. وفي جمع التكسير نحو : أقيام الرّجالُ . وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو : أجُنُبٌ [٥] الزّيدان . .

• • •

(ص) : ورافع المبتدأ ، قال الجمهور : الابتداء . وهو جَعْلُه أولاً ليُخْبَرَ عنه. وقيل : تجرُّدُه ، والخبر المبتدأ [٦] . وقيل : الابتداء [٧] . وقيل : هما . والمختار –

---

(١) لرجل من الطّائيين ، وعجزه :

• مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرّتِ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٦٦ ، وقطر الندى ٣٨٢ .

وفي أ : « ولاتك ملغياً » بالواو .

(٢) أ ، ب : « منع ما يمنعه العقل » . تحريف . (٣) أ ، ب : « أضريب » ، تحريف .

(٤) أ : « أقيام » صوابه في ب ، ط .

(٥) جُنُبٌ من الجَنَابة ، ويستوي مفرده. وجمعه. ومؤنثه وربّما قالوا في جمعه : أجْنَابٌ ، وجُنُبون

(٦) أ : « والخبر الابتداء » ، تحريف . (٧) : « وقيل : الابتداء » سقطت الجملة من أ .

وفاقاً للكوفيّة وابن جنيّ وأبي حيّان – ترافعا . وقيل : إن لم يكن في الخبر ذكر ، وإلا فبه [١] .

(ش) : في رافع المبتدأ والخبر أقوال :

فالجمهور وسيبويه على أنّ رافع المبتدأ معنويّ ، وهو الابتداء ، لأنه بُنِيَ عليه ، ورافع الخبر المبتدأ ، لأنه مَبْنِيٌّ عليه ، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء [٢] .

وضُعِّف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحدٍ رفعين ، ولا نظير له .

وأجيب بأن ذلك إنما يُحْذَر [٣] إذا اتّحدت الجهة ، وهي هنا مختلفة . وبأنه قد يكون جامداً أو ضميراً ، وهما لا يعملان .

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثّر فيما يعمل بطريق الشّبه بالفعل ، وعملُ [٤] المبتدأ ليس به ، بل بطريق الأصالة .

وقيل : العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً ، لأنه طالب لهما ، فعمل فيهما . وعليه الأخفش وابن السرّاج ، والرُّمّاني .

وَرُدَّ بأن أقوى العوامل ، وهو الفعل ، لا يعمل رفعين ، فالمعنويّ أَوْلى .

وقيل : العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً [٥] . وعلى هذا ، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ ؟ قولان . ونظير الثاني تَقَوِّي [٦] الفعل بواو المصاحبة في المفعول مَعَهُ ، وبإلاّ في المستثنى ، وتقوّي [٧] المضاف بمعنى : اللام أو مِن .

وذهب الكوفيون : إلى أنهما ترافعا ؛ فالمبتدأ رَفَعَ الخبرَ ، والخبرُ رَفَع المبتدأ ، لأنّ كُلاًّ منها طالبٌ الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عُمْدَةً .

---

(١) ب ، ط : « فيه » بالياء تحريف صوابه من أ .
(٢) أ فقط : « رفع بالابتداء هو » .
(٣) ب : « يجوز » مكان : « يحذر » .
(٤) أ فقط : « عمل » بإسقاط الواو العاطفة .
(٥) أ فقط : المبتدأ أو الابتداء معاً .
(٦) ط فقط : « يقوى » بالياء .
(٧) في ط : « ويقوم المضاف » مكان : « وتقوّى المضاف » ، تحريف .

وضُعِّف بأنه يلزم عليه أن تكون رُتْبَةُ كلٍّ منهما التقديم ، لأنّ أصل كل عامل أن يتقدّم على معموله . وأجيب [٩٥] بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط ، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالُها عاملة فيها النصب نحو: ﴿أيًّا ما تَدْعُو [1]﴾ . ولو سلّم قلنا : كلٌّ منهما متقدّم على صاحبه من وجهٍ متأخرٌ عنه من وجهٍ آخر ، فلا دَوْر لاختلاف الجهة .

أمّا تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له. وأمّا تقدّم الخبر فلأنه مَحطُّ الفائدة ، وَهُوَ المقصود من الجملة ، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه . والغرض وإنْ كان متأخراً في الوجود ، فهو متقدّم في القَصْد . وهذا المذهب اختاره ابن جنّيّ وأبو حيّان . وهو المختار عندي .

وللكوفيين قول آخر : أن المبتدأ مرفوع بالذّكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته ، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع [2] منسوباً للضمير . فإذا لم يكن ثَمّ ذكر نحو : القائم زيدٌ ترافعا .

وعلى قول الجمهور : اختلف في الابتداء ، فالأصحّ أنه جُعِل الاسمُ أولاً ليخبر عنه . وقيل: تجرّده من العوامل اللفظية ، أي كونه مُعَرًّى عنها .

• • •

(ص) : والخبر مفرد جامد ، ولا ضمير فيه خلافاً لزاعمه. ومُشتَقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً ، ولا يحمل غير واحد . وقيل : اثنين إن قدّر خلف موصوف . وثلاثة إن كان بأل . وفي نحو : حُلْوٌ حامِضٌ . قيل : يقدّر فيهما . وقيل : الأول . وقيل : الثاني . وقيل : في المعنى ، لا في واحد .

ويستتر إن جرى على ما هو له . وقيل : يبرز فاعلاً أو تأكيداً وإلاّ بَرَزَ . وقال الكوفيّة وابن مالك : ما لم يؤمن لَبْسٌ . وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر ، والفعل كهو . وقال أبو حيّان : إذا خيف لبس كُرِّر الظّاهر .

---

(١) الإسراء ١١٠ ، وقد رسمت في ب : « أيما تدعو » ، تحريف .
(٢) كلمة : « الرفع » سقطت من أ .

(ش): الخبر ثلاثة أقسام: مفردٌ، وجملةٌ، وشِبْهُهَا، وهو: الظرف والمجرور.

فالمفرد: ما للعوامل تسلُّطٌ على لفظه مضافاً كان أو غيره. وهو قسمان: جامدٌ، ومشتقّ. والمشتقّ: ما دلّ على مُتّصف مَصُوغاً من مصدر كضارب، ومضروب وحسن، وأحْسَن منه. والجامد بخلافه: فالجامد: لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسدٌ، لا بمعنى شجاع.

وزعم الكسائي: أنه يتحمّله. ونَسَبَهُ صاحب (البسيط) وغيره إلى الكوفيين، والرّماني. قال ابن مالك وغيره[1]: وهو دعوى لا دليل عليها.

قال أبو حيان: وقد رُدّ بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكّداً. فيقال: «هذا أخوك هو وزيد» كما[2] تقول: «زيد قائم هو وعمرو». والمشتقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم»، بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: «الزيدان قائم أبوهما»، أو محلاً نحو: «زيد ممرورٌ به». ولا يتحمّل غير ضمير واحد.

وقيل: إن قدّر خَلَفاً من موصوف استتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ[3] والآخر: للموصوف[4] الذي صار خَلَفاً منه.

فإن كان صلة لأل[5] نحو: زيد القائم، ففيه ثلاثة[6] ضمائر: للمبتدأ، وللموصوف الذي صار خَلَفاً منه، ولأل. فإذا أكّد قيل فيه: زيد القائم نفسُه نفسُه نفسُه.

ولو تعدد الخبر المشتقّ، والجميع في المعنى واحد نحو: هذا حُلْوٌ حامضٌ ففيه أقوال. قال الفارسيّ: ليس فيه إلاّ ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزّل من الثاني منزلة الجزء[7] وصار الخبر إنما هو بتمامهما[8].

وقال بعضهم: يقدّر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصّفة له،

---

(١) كلمة: «وغيره» سقطت من ط.

(٢) أ فقط: «وكما» بالواو. (٣) ظ فقط: «أحدهما الابتداء».

(٤) ط: «والآخر الموصوف»، تحريف.

(٥) ب فقط: «صلة أل» بإسقاط لام الجرّ.

(٦) ط: «ثلاث ضمائر» تحريف.

(٧) أ، ب: «الخبر» مكان: «الجزء» تحريف.

(٨) أ: «بتمامها»، تحريف.

والتّقدير : « هذا حلوٌ فيه حُمُوضة » .

وقال أبو حيّان : الذي أختاره : أن كُلاًّ منهما يحمل ضميراً لاشتقاقهما . ولا يلزم أن يكون كلُّ واحدٍ منهما خبراً على حياله ، لأن المقصود جمع الطّعمَيْن . والمعنى : أن فيه حلاوةً وحُمُوضةً .

وقال صاحب (البديع) [١] : الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام . كأنك قلت : هذا مُزٌّ ، لأنه لا يجوز خُلُوّ الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتقّ ، ولا انفراد أحدِهما به ، لأنه ليس أولى من الآخر ، ولا أن يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ ، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير : « كُلُّهُ حُلْوٌ كُلُّه حامض[٢] » ، وليس هذا الغرض منه . قال أبو حيان : وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو : « هذا البستان حُلْوٌ حامِضٌ رُمّانُهُ » . فإن قلنا : لا يتحمل الأول ضميراً ، تعيّن أن يكون الرّمان مرفوعاً بالثاني . وإن قلنا : يتحمّل ، كان من باب التنازع . ولِتَعَارُضِ أدِلّة الأقوال سكتُّ عن [٣] الترّجيح .

قال ابن جنيّ : راجعت أبا عليّ نَيّفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّنَتْ لي .

ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير ، قال ابن مالك : بإجماع ، لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو : زيد هند ضاربته أي هي .

قال أبو حيّان : وليس كما ادّعاه من الإجماع ، ففي (الإفصاح) [٤] : أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول[٥] : زيد عمرو ضاربه هو [٩٦] فيكون جارياً على من هو له[٦] .

---

(١) انظر ١ : ٥٤ فقد سبق التعريف به .

(٢) ب ، ط : « كله حلو ، وكله حامض » بالواو العاطفة .

(٣) ط فقط : « سكت على » والمختار « عن » كما في أ ، ب .

(٤) انظر ١ : ٨٩ .

(٥) « أن تقول » سقطت من أ .

(٦) في ط . جاءت العبارة على النحو التالي : « فيكون ضارباً على عمرو » و هو « له » وفي ب : « فيكون ضارباً على غير من هو له » تحريف .

وقد اخترت عبارة (أ) لوضوحها ، ولاتفاقها مع النصوص النحوية ، ففي الأشموني ١ : ١٩٩ ما خلاصته : ويبرز الضمير عند خوف اللبس ، كما إذا أردنا الإخبار بضاربيّة زيد ، ومضروبيّة=

وترفع الضمير به ، أو تجعله توكيداً . وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللّبس نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، أم أُمِن نحو : زيد هند ضاربها هو [١] . هذا مذهب البصريين .

وجوّز الكوفيّون الاستتار في حال الأمن. وتبعهم ابن مالك. واستدل بما حكاه الفرّاء عن العرب ، « كُلّ ذي عَيْنٍ ناظرةٌ إليك » أي هي ، وبقوله .

٣١٤ — • قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ [٢] •

أي بانوها هُمْ ، وبقراءة ابن أبي عَبْلَةَ : « إلى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إنَاه [٣] » بجرّ « غير » ، أي : أنتم ، وبقراءة : « فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ [٤] » ، أيْ هم [٥] . وتكلّف البصريون تأويل ذلك وأمثاله .

وحُكْم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحُكْمه إذا وقع خبراً في تحمّل الضمير ، واستتاره وإبرازه ، وفاقاً وخلافاً . قال أبو حيّان : إلاّ في مسألة واحدة ، وهي :

= عمرو تقول : زيد عمر وضاربه هو ، فضاربه خبر عن عمرو ، ومعناه : هو الضاربيّة لزيد ، وبإبراز الضمير علم ذلك .

ومراد أبي حيّان على أن الإجماع على استتار الضمير في هذه الحالة غير وارد بدليل ما ذكره في « الإفصاح » .

(١) سقطت كلمة : « هو » من ط .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• بِكُنْهِ ذلك عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٥ . وأوضح المسالك رقم ٦٧ ، والأشموني ١ : ١٩٩ .

(٣) الأحزاب ٥٣ . (٤) الشعراء ٤ .

(٥) وعلى رأي الكسائي الذي يعرب : « خاضعين » حال للضمير المجرور ويعني به : « هم » المضاف إليه ، من كلمة : « أعناقهم » لا يجوّزه العكبري :

قال العكبري : وهذا بعيد في التحقيق ، لأن : « خاضعين » يكون جارياً على غير فاعل : « ظلّت » فيفتقر إلى إبراز ضمير الفاعل ، فكان يجب أن يكون : « خاضعين هم » .

انظر : إعراب القرآن ٢ : ١٦٦ .

« مررت برجل حسنٍ أبواهُ جَمِيلَيْن » ، « فجميلين »[١] صفة جارية على رجل ، وليست له ، بل للأبوين . ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال : جميلين هما . وسوّغ ذلك كونه عائداً على الأبوين المضافين إلى[٢] ضميره، فصار كأنه قال: مررت برجل حسنٍ أبواه ، جميلٍ أبواه .

والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضاً نحو : زيد عمروٌ يَضْرِبُه هو ، وزيد هند يضربها ، أو يضربها[٣] هو على الخلاف . وجوّز أبوحيان في حالة اللَّبْس أن يكرّر الفاعل الظاهر ليزول[٤] ، فيقال[٥] : زيدٌ عمرو يضربه زيدٌ ، إيقاعاً للظاهر موقع المضمر . ورُدّ بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم .

• • •

(ص) : وجملة اسميّة أو فعليّة، ولو صدِّرت بحرف . وشرط معموله . وخالف الكوفيّة في المصدَّرة بإنّ . وقومٌ في التَّنفيس ، ومعمول الفعل . وثعلب في القَسَميّة . وابن الأنباري في الطلبيّة . وتاليها يقدّر القول . وقال شيخنا الكافيَجيّ: إنْ اعتبر ثُبوتُه فالثّالث ، أو مجرَّد الارتباطِ فالأوّل . لا ندائية . وذات « لكن » ، وبل ، وحتى ، بإجماع .

(ش) : الجملة ما تضمَّن[٦] جزأين، لعوامل الأسماء تَسَلُّطٌ على لفظهما ، أو لَفْظِ أحدهما . فالأوّل : الاسميّة[٧] نحو : زيد أبوه منطلق . والثاني : الفِعليّة نحو : زيد قام أبوه . أمّا نحو : إنْ[٨] زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحقّقين . ويندرج في

---

(١) كلمة : « فجميلين » سقطت من أ .
(٢) ط : « على » مكان : « إلى » تحريف .
(٣) في ب : « أو نضربها » بالنون .
(٤) أي ليزول اللبس ، وفي ب : « أن يكون الفاعل الظاهر ليزول» مكان : « أن يكرر الفاعل الظاهر » ، تحريف .
(٥) كلمة : « فيقال » سقطت من أ .
(٦) أ ، «تضمين جزأيه».
(٧) ط : « للاسميّة » بلام الجرّ تحريف .
(٨) ط : « زيد قائم أبوه » بإسقاط : « إنْ » تحريف .
وفي أ : « إن زيداً » بنصب « زيد » ، تحريف ، لأن « إن » في هذه الحالة تكون عاملة ، والمراد إهمال « إنْ » فلا تعمل .

الاسميّة : المُصَدَّرة بحرف عامل نحو : زيد ما أبوه قائماً . وزيد إنّه قائم[١] . ومنع الكوفيون وقوع المصدَّرة بإن المكسورة ، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ .

ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدّرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو : زيدٌ[٢] مَنْ يُكْرِمْه أُكْرِمْهُ .

ويندرج في الفعليّة المُصَدَّرةُ بحرف شرط ، أو باسم شرط معمول لفعله نحو : زيد إن يقم أقم معه ، وزيد أيّهم يضرب اضربه ، والمصدّرةُ بمعمولِ فعلها نحو : زيدٌ عمراً ضَرَبَ أو يَضْرِب ، أو بحرف تنفيس . وخالف في الأخيرتين[٣] بعض المتأخرين .

والقَسَميّة[٤] منعها[٥] ثعلب . وَرُدّ بالسّماع قال تعالى : « وَالّذين جَاهَدُوا فينا لَنَهدِيَنّهُمْ سُبُلَنا[٦] » ، « والّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالحات لندخلنّهم[٧] » .

والطّلبية . ومنعها ابن الأنباري ، لأنها لا تتحمّل الصدق والكذب . والخبر حقّه ذلك . وُرِدّ بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً ، ولا يحتمل ذلك ، وبالسمّاع قال :

٣١٥ – قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يَسْلو
صَالِيَاً نَارَ لَوْعَةٍ وغَرَامِ[٨]

وقال ابن السّرّاج : إذا وقعت خبراً ، فالقول قبلها مقدّر ، فنحو : زيد اضربه على تقدير : أقول لك : اضربه . وذلك المقدّر هو الخبر ، والمَذْكُورُ معمولُهُ .

قال شيخنا العلاّمة الكافِيَجيّ رحمه الله : ولا يسوغ[٩] الإخبار بجملة ندائية نحو : زيديا أخاه ، و لا مصدّرة : بـ «لكن» ، أو بل ، أو حتى . بالإجماع في كلّ ذلك .

• • •

(١) كلمة : « قائم » سقطت من أ .
(٢) من قوله : « زيد من يكرمه » إلى قوله : « زيد إن يقم » سقط من أ .
(٣) ب فقط : « الأخيرين » .
(٤) أ : « والتسمية » بالتاء ، تحريف .
(٥) ط : « ومنعها » بالواو .
(٦) العنكبوت ٦٩ .
(٧) العنكبوت ٩ .
(٨) في الدرر ١ : ٧٣ نسب لرجل من طيّء .
(٩) الكلام في ط يدلّ على أن قوله : « ولا يسوغ الإخبار » الخ من كلام الكافيجيّ . وفي أ ، ب مكان : « ولا يسوغ » : « ولا يجوز » وقد سقطت من النسختين عبارة : « قال شيخنا رحمه الله » ومكان العبارة بياض مشار إليه في أ بـ « ظ » ، وفي ب : بـ « كذا » .

(ص) : ويجب فيها إن لم تكُنْـهُ[١] معنىً ضميرٌ عائدٌ إليه مطابق . ولا تحذف مطلقاً عند الجمهور إلا في نحو : السَّمْن مَنَوان بدرهم ، أو شذوذ . وقيل: يجوز حذف مبتدأ . وثالثها . ومنصوب بفعل تام متصرّف بِقِلَّةٍ . ورابعها بكثْرة . وخامسها إن كان المبتدأ استفهاماً ، أو كَلاَ ، أو كُلاً[٢] . وسادسها: إن كان صدراً أو لا يتعرّف. وسابعها : إن اقتضى عموماً . وثامنها : إن نصب بجامد . وتاسعها :وصِفةٍ . وعاشرها : ومجرور أصله النّصب . والمختار إن دلّ دليل ، ولم يؤد إلى رُجْحانِ عَمَلٍ آخر جاز مطلقاً وإلاّ فلا .

(ش) : الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج[٣] إلى رابط نحو: « أفضلُ ما قلتهُ أنا والنّبيّون من قبلي لا إلَه إلاّ [٩٧] الله [٤] » . وإلاّ فلا بُدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به .

وشرطه: أن يكون مطابقاً له نحو :زيد قام غلامه[٥] . وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال:

أحدها : وعليه الجمهور : أنــه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ ، أو فاعلاً . أو منصوباً بفعل متصرف ، أو جامدٍ أو ناقصٍ ، أو وصفٍ أو حَرْفٍ أو مجرورٍ إلاّ في صورة واحدة ، وهي أن يُجَرّ بحرف ، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو : « السّمن مَنَوان بدرهم » أي : منوان منــه . بخلاف ما إذا أدّى نحو : الرغيف أكلت . تريد : منه . أو جُرّ بإضافة ، سواء كان أصله النصب[٦] نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن نحو : زيد قام غلامه .

وقيل : يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ . وعليه صاحب (البسيط) . قال : لأنه[٧]

---

(١) ط : « إن لم يكنه » بالياء . والمراد : إن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ — كما سيذكره في الشرح .

(٢) كلمة : « أو كلاً » سقطت من أ .

(٣) « يحتج » بالياء .

(٤) انظر : تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي : الجزء الأول : كتاب ما جاء في القرآن رقم ٣٢ .

(٥) ب فقط : « زيد قائم غلامه » .

(٦) ط فقط « للنصب » باللام الجارّة .

(٧) أ : « قال : إنه لا مانع منه » . ب : « قال لا مانع منه » بإسقاط : « لأنه » .

لا مانع منه نحو : زيد هو قائم . وقوله :

٣١٦ — • وَرُبَّ قَتْلٍ عـــارُ[1] •

أي هو عار . وَرُدَّ بأنه لا يدري أحذف شيء أم لا ؟ لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبريّة .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل[2] تام متصرّف بقلّة . وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر : « وكُلٌّ وعَدَ اللهُ الْحُسْنَى[3] » أي وعده . وقيل : يجوز ذلك بكثرة . وعليه هشام من الكوفيين نحو : زيد ضربت . وقيل : يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام . أو كِلاَ وكِلْتا . أو كُلاًّ . وعليه الفرّاء كالآية المذكورة . وكقوله :

٣١٧ — • عليَّ ذنباً كُلُّـــه لم أصْنَـــعِ[4] •

وقوله :

٣١٨ — • كِلاَهُما أجِيدُ مُسْتَرِيضَا[5] •

وقولك : أيهم ضربت . وَوَجْهُهُ[6] : قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم

---

(١) لثابت قُطْنَة ، وتمام البيت :

• إنْ يَقْتلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ ∴ عاراً عليك ..... •

من شواهد : المغني ١ : ٢٥ ، والخزانة ٤ : ١٨٤ . وفي ط : « رب » بحذف الواو.

(٢) ط : « لفعل » باللام ، تحريف . (٣) النساء ٩٥ .

(٤) مطلع أرجوزة لأبي النّجم العِجْليّ . وصدره :

• قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي •

من شواهد : سيبويه ١ : ٤٤ ، والخزانة ١ : ١٧٣ .

(٥) رجز قائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٧٤ .

وقد نسبه اللسان : (روض) لحميد الأرْقط . وروايته :

أرجزاً تريـد أم قريضـــاً كلاهمـــا أجيـــد مستريضا .

ورواية الدرر :

أرجزاً تريـــد أم قريضـــا أمْ هكذا بَيْنهما تَعْريضا

• كلاهما أجيد مسْتريضا •

وفي الدرر : « أجد » مكان : « أجيد » تحريف . وفي ط : « أحد مستريضا » تحريف .

(٦) ط : « وجهه » بإسقاط الواو .

تقدّم المعمول ، وكون « كُلّ » ، و « كِلا » في معنى « ما » فنحو : كلّ الرجال ، أو كِلا الرجلين ضربت في معنى : ما من الرجال ، أو ما من الرجلين إلاّ مَن ضربت . و « ما » لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده .

وقيل : يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو : « كمْ » و « أيّ » ، وفي كل اسم لا يتعرف نحو : « مَنْ » ، و « ما » .

وحكي هذا عن الفرّاء أيضاً . ووجهه : بأنه إذا لزم الصدر كثر فيه الرّفع ، وقلّ كونه مفعولاً به ، فأجرى على الأكثر من أحواله ، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر .

وقيل : يجوز الحذف في « كُلّ » ، وما أشبهها في اقتضاء العموم . حكي عن الفرّاء أيضاً نحو : « رجل يدعو إلى خير أجيب ، وآمر[1] بخير أطيع » .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجّب نحو : أبوك ما أحْسَنَ ، أيْ أحسنه . وعليه الكسائي .

وقيل : يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو : الدّرهم أنا معطيك .

وقيل : يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو : زيد أنا ضارب ، أي ضاربه ، بخلاف غيره .

والمختار من هذا كله[2] الجواز بشرطين : أحدهما وجود دليل يدلّ على المحذوف. الثاني : ألاّ يؤدي[3] إلى رُجْحانِ عملٍ آخر بأن يؤدى إلى تهيئة العامل للعمل[4] ، وقطعه عنه كما تقدّم في : « الرغيف أكلت منه » ، و « كأيهم ضربت » ، فإنه يؤدي إلى تسليط : « أكلت » و « ضربتُ » على نصب الاسم المقدّم[5] . فمتى[6] فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف .

---

(١) ط فقط : « وآمر » بالمدّ .
(٢) في أ ، ب : « الجملة » مكان : « كله » ، تحريف .
(٣) في أ : « ألا يدل إلى » مكان : « ألا يؤدي » تحريف .
(٤) كلمة : « للعمل » سقطت من أ .
(٥) كلمة : « المقدم » سقطت من أ .
(٦) أ ، ب : « ومتى » بالواو .

وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور .

وقال بعضهم : لا يجوز الحذف إلاّ بخمسة شروط : ألاّ يكون فاعلاً ، ولا نائباً عنه ، ولا مؤدّياً إلى لَبْس نحو : زيد ضربته في داره ، ولا إلى إخلال نحو : زيد قام غلامه ، لأنّ حذفه يُخِلّ بالتّعْريف الذي استفاده الغلام منه ، ولا إلى التّهيئة والقطع ، وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما .

(ص) : ويغني عنه إشارة . وخصّه ابن الحاجّ [١] بالبعيد ، والمبتدأ موصول ، أو موصوف ، وتكراره بلفظه . وضعّفه سيبويه . وثالثها يختص بالضرورة . ورابعها بالتهويل . وعموم المبتدأ [٢] . وتوقّف ابن هشام .

وعطف جُمْلةٍ فيها ضميرُه بالفاء . قال هشام : والواو . والمختار — وفاقاً للزّجاج — جواز نحو : زيد يقوم عمرو إن قام ، وإن لم يعطف ، لا تكراره بمعناه . ووجود ضمير عائد إليه بدلاً من [٣] بعض الجملة خلافاً للأخفش فيهما .

(ش) : الأصل في الرابط الضمير ، وقد يُرْبَط به مذكوراً ، ومحذوفاً ويغني عنه أشياء .

أحدها : الإشارة نحو : « ولِبَاسُ التّقْوى ذَلِكَ خَيْرٌ [٤] » . « والّذِينَ كَذّبُوا بآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولئِكَ أَصْحَابُ النّارِ [٥] » . « إنّ السّمْعَ والبَصَرَ ، والفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْه مَسْئولاً [٦] » .

وخصّه ابن الحاجّ بكَوْن المبتدأ إمّا موصولاً ، أو موصوفاً . والخبر إشارة للبعيد . فيمتنع نحو زيد قام هذا ، وزيد قام ذاك .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيليّ . قرأ على الشّلوبين .
من مصنّفاته : « مختصر خصائص ابن جني » و « حواش على سرّ الصناعة » ، وعلى « الإيضاح » . ونقود على « الصحاح » . و « إيرادات على المقرّب » مات ٦٤٧ .

(٢) كلمة : « المبتدأ » سقطت من أ .

(٣) ب فقط : « بل الأمر » مكان : « بدلاً من » تحريف ، وانظر الشرح .

(٤) الأعراف ٢٦ . (٥) الأعراف ٣٦ . (٦) الإسراء ٣٦ .

الثاني: تكرار المبتدأ بلفظه، نحو: زيد قام زيد. وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو: « الحاقّةُ ما الْحاقّة [١] » ، و « أَصْحَابُ الْيَسَرِ ما أَصْحَابُ الْيَمِين » [٢].

وقيل: إنه يختص بذلك، ولا يجوز في غيره. وقيل: [٩٨] يختص بالضرورة، ولا يجوز في غيرها. وقيل يجوز في الاختيار [٣] بِضَعْفٍ، وعليه سيبويه.

الثالث: عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل، وقوله:

٣١٩ ـ • فأمّا الصَّبر عنها فـــلا صَبْرا [٤] •

وتوقّف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام. فقال في المغني: كذا قالوا. ويلزم [٥] أن يجيزوا: « زيد ماتَ الناس »، و « عمرو كل الناس يموتون ». و « خالد لارجل في الدار ». قال: وأمّا المثال فيُخَرَّج على أن أل فيه للعهد لا للجنس. والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ [٦] بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذْ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنّه لا صَبْرَ له عن شيء.

الرابع: عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السَّبَبِيّة على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو:

٣٢٠ ـ وإنْسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءُ تارةً فَيَبْدُو، وتارات يَجِمُّ فَيَغْرَقُ [٧]

---

(١) الحاقّة ١، ٢. (٢) الواقعة ٢٧.

(٣) أ، ب: « في الاخبار » بالباء، تحريف.

(٤) نسبه ابن هشام في المغني ٢: ١٠٧ وكذلك الأمير في حاشيته على المغني إلى ابن ميّادة.
وهو من شواهد سيبويه ١: ١٩٣، وأوضح المسالك رقم ٦٨. وتمامه:
ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ .. ...

(٥) ط فقط: « فيلزمهم ».

(٦) أ فقط: « والبيت الرابط إعادة المبتدأ فيه » بتأخير كلمة: « فيه ».

(٧) لذي الرّمّة. ديوانه ٤٧٩.
من شواهد المغني ٢: ١٠٨، والأشموني ١: ١٩٦.

ففي يبدو ضمير عائد على « إنسان » « المبتدأ » ، وهي معطوفة بالفاء على « يحسر الماء » الخبر .

الخامس : عطف الجملة المذكورة بالواو . وأجازه هشام وحْدَهُ ، نحو : زيد قامت هند وأكرمها . ومنعه الجمهور ، لأنّها إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز : هذان قائم وقاعد ، دون هذا ن يقوم ويقعد .

السادس : شَرْطٌ يَشْتَمِلُ على [1] ضميرٍ مدلول على جوابه بالخبر نحو : « زيد يقوم عمرو إن قام » . أجازه الزجاج . وجزم به ابن هشام في المغني . وهو المختار .

السابع : تكرار المبتدأ بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبدالله ، إذا كان كنيته ، أجازه الأخفش مستدلاً بنحو : « والّذين يُمَسّكُون بالكتاب وأقاموا الصّلاَة إنّا لا نضيع أَجْرَ المصلحين » [2] .

والجمهور منعوا ذلك ، وقالوا : الرابط العموم . ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول . حكى : « أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِي » [3] . وتابعه الخضراوي ، وحسّنه ابن جنيّ .

الثامن : وجودُ ضميرٍ عائد على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخْبَر بها . أجازه الأخفش أيضاً نحو : « حُسْنُ الجاريةِ أعجبتني هو » ، فـ«أعجبتني» خبر «حُسْن» ، ولا رابط فيها ، فربط بالبدل الذي هو (هو) إذْ [4] (هو) بدل من الضمير المؤنّث المستتر في : « أعجبتني » العائد على الجارية وهو عائد على الحُسن .

* * *

(١) أ فقط : « على دليل ضمير مدلول» بزيادة كلمة : « دليل » .

(٢) الأعراف . ١٧٠ .

ووجه الاستدلال بهذه الآية أن : « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسّكون بالكتاب » صلة « الذين » وجملة : « وأقاموا الصلاة » معطوفة على الصلة .

وجملة : « إنا لا نضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه ، فإن المصلحين هم الذين يمسّكون بالكتاب في المعنى . انظر التصريح ١ : ١٦٥ .

(٣) المراد : رويت عنه ، فوضع الاسم الظاهر موضع الضمير . وقد سبق ذكر هذه الحكاية في ص ٣٠١ من الجزء الأول .

(٤) أ : « الذي » موضع « إذ » .

(ص) : وظرف أو مجرور تام،عامله . كونٌ منويٌ في الأصح . والتحقيق – وفاقاً لابن كيسان – أنه الخبر ، والعامل في مرفوعه . والمختار – وفاقاً لابن مالك – تقديره اسم فاعل لتعيُّنه [١] بعد « أمَّا » . ورجّح ابن الحاجب الفعل . وعليه : هو من قبيل الجملة . وعلى الأول المفرد . وقيل : قسم برأسه مُطْلقاً . وجوّز الكوفية الناقص ، ويتحمّل كمشتق . ومنعه الفراء إن تقدم ويؤكّد ضميره . وعمله بأتي .

(ش) : إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه: أن يكون تامّاً ، نحو : « زيد أمامك » ، و « زيد في الدار » . بخلاف الناقص ، وهو : ما لا يُفْهم بمجرَّدِ ذِكْرِه وذِكْر مَعْمُوله [٢] – ما يتعلّق به نحو : « زيد بك » ، أو « فيك » ، أو « عنك » ، أي واثق بك ، وراغب فيك ، ومُعْرِضٌ عنك، فلايقع خبراً [٣] ، إذ لا فائدة فيه . ثم هنا مسائل :

الأولى: اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً.فالأصحّ أنه: كوْنٌ مقدَّر[٤] . وقيل : المبتدأ . وعليه ابن خَرُوف. ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه. وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأوّل في المعنى . وَرُدّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث . وقيل : بالمخالفة [٥] . وعليه الكوفيون . وإذا [٦] قلت : « زيد أخوك » ، فالأخ هو « زيد » ، أو « زيد [٧] خلفك » ، فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته [٨] له عملت النصب .

ورُدّ بأن المخالفة معنىً لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن يكون عامله ، لأن العامل اللفظي شرطه : أن يكون مختصاً ، فالمعنويّ الأضعف أوْلى .

وعلى الأول : يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل ، فالتقدير في : زيد عندك ، أو في الدار: «زيد كائن»، أو «مستقر»، أو «كان»، أو «استقر».

---

(١) ط : « ليغنيه » بالغين ، تحريف .
(٢) سقطت من أ : « وذكر معموله » .
(٣) ط : « فلا معه خبر » تحريف . وفي أ : « ولا يقع خبراً » بالواو .
(٤) أ : « كون مفرد » تحريف .
(٥) ط فقط : « المخالفة » بإسقاط الباء .
(٦) أ فقط : « فإذا » بالفاء .
(٧) أ فقط : « وزيد » بالواو .
(٨) أ : « فمخالفته أعملت » بإسقاط : « له » وزيادة ألف قبل « عملت » ، تحريف .

واختلف [١] في الأوْلى منهما . فرجّح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل ، لأن الأصل في الخبر الإفراد، والتصريح به في قوله :

٣٢١ – • فأنْتَ لدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ • [٢]

ولتعيّنه في بعض المواضع ، وهو ما لا يصلح فيه خبراً [٣] الفعل نحو : أمّا عندك فزيد ، وخَرَجْتُ فإذا عندك زيد ، لأن « أمّا » و « إذا » الفجائية لا يليهما [٤] فعل .

ورجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسيّ تقدير الفعل ، لأنه الأصل في العمل ، ولِتَعَيُّنِهِ في الصّلة . وأجيب بالفرق ، فإنه في الصّلة ، واقعٌ موقع الجملة [٩٩] وفي الخبر واقع موقع المفرد . ثم إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد . وإن قدّرت الفعل كان من قبيل الجملة ، فلا يخرج الخبر عن القسمين . وقيل : هو قِسْمٌ برأسه مطلقاً ، وعليه ابن السّرّاج .

الثانية : ذهب ابن كيسان : إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف ، وأن تَسْمِيَةَ الظرف خبراً [٥] مجاز ، وتابعه ابن مالك . هذا هو التحقيق .

وذهب الفارسيّ وابن جنيّ : إلى أن الظرف هو الخبر [٦] حقيقة ، وأن العامل صار نَسْياً مَنْسِيّاً .

وأجمعوا : أن القولين [٧] جاريان في عمله الرفع . هل هو له حقيقة أو للمقدّر ؟ وفي تحمّله الضمير ، هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر؟. والأكثرون في المسائل الثلاث على أنّ الحكم للظرف حقيقة .

الثالثة : البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتقّ سواء تقدم أم تأخر .

---

(١) ط فقط : « فاختلف » بالفاء .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ •

من شواهد ابن عقيل ١ : ٩٦ ، والمغني ٢ : ٨١ .

(٣) كلمة : « خبراً » سقطت من ط .

(٤) ط : « لا يليها » تحريف .

(٥) كلمة : « خبراً » سقطت من أ .

(٦) « هو الخبر » سقطت من ط . تحريف .

(٧) ط : « والقولان جاريان » . ب : « وأجمعوا أن جاريان » بإسقاط كلمة : « القولين » . تحريف صوابه في أ .

وقال الفرّاء : لا ضمير فيه إلاّ إذا تأخر ، فإن تقدّم فلا ، وإلاّ جاز أن يؤكّد ، ويعطف عليه ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع التأخير . ومن تأكيده متأخّراً قوله :

٣٢٢ — • فإنّ فؤادي عِنْدَكِ ـالدَّهْـرَ ـ أجْمَعُ[1] •

وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع .

• • •

(ص) : ولا يُخْبر بزمان عن عيْن. وقيل: يجوز إن كان فيه معنى الشرط. والمختار — وفاقاً لابن مالك — إن أفاد . ويخبر عن معنىً . فإن وقع في بعضه قلّ رفعه أو كُلِّه ، أو أكثره[2] ، وهو نكرة كثُرُ . ويجوز نصبه وجرّه بـ«في» خلافاً للكوفيّة فيهما . أو معرفة جاز باتّفاق .

(ش) : والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبارُ به عن اسم عَيْن فلا يقال : زيد اليومَ ، لعدم الفائدة، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ«في» ، وأنّ ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم : « اليومَ خمر ، وغداً أمر » ، أي شُرْب خمر ، « والليلةَ الهِلالُ » ، أي طُلُوعه . وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو : الرّطب إذا جاء الحرّ . وأجازه[3] بعض المتأخرين بشرط الفائدة . وعليه ابن مالك .

وضَبْطُهُ بأن يُشَابه اسمُ العَيْن اسمَ المعنى في حُدوثه وقتاً دون وقت نحو : « اللّيلَة الهـلالُ » ، و« الرُّطَبُ شهريْ ربيع » ، و «البَلَحُ شهرين » . أو يضاف[4] إليه اسم معنىً عام نحو : أكْلُ يوم ثوب تلبسه . أو يعمّ ، والزمان خـاصّ نحو : نحن في شهر كذا . أو مسئول[5] به عن خاصّ نحو : في أيّ الفصول نحن ؟ .

---

(١) لجميل بن معمر العذري . ديوانه ١١٨ .
وصدره :
• فإنْ يَكُ جُشْمَانِي بأرْض سِواكُمُ •
من شواهد المغني ٢ : ٧٩ ، والخزانة ١ : ١٩٠ والأشموني ١ : ٢٠١ .

(٢) ط فقط : « أو أكثر » بدون ضمير .

(٣) ط فقط : « وأجاز » بإسقاط الضمير .

(٤) ط فقط : « أو مضاف » بالميم .

(٥) في ب : « أو مؤول به » مكان : « أو مسئول به » ، تحريف .

ويجوز الإخبار بظرف الزّمان عن اسم المعنى [١] .ثم إن كان واقعاً في جميعه، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو : « صِيامُك يوم الخميس » بالوجهين . والنصب هو الأصل والغالب. أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو : ميعادُك يوم [٢] ويومان . « غُدُوُّهَا شَهْرٌ ورَوَاحُها شَهْرٌ [٣] » ، « وَحمْلُهُ وفِصَالُهُ ثلاثون شَهْراً [٤] » .

وجوّز البصريون معه النّصب والجرّ بفي . وكذا إن كان واقعاً في أكثره [٥] نحو : « الحَجُّ أَشْهُرٌ » [٦] .

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود . وروى بهما قوله :

٣٢٣ – • زَعم البَوَارِحُ أنّ رِحْلَتَنا غَداً [٧] •

• • •

(ص): ورفع مكان متصّرف[٨] عن عَيْنٍ نكرةٍ جائزٌ. وعن الكوفيّة إنْ عطف مثله مختار وإلاّ واجب. ومعرفة مرجوح. والكوفيّة ضَرورة إلا بعد مكان.ويكثر [٩] في مَوْقت متصرّف بعد عيْن قدّر فيه بعد.فإن قصد بأنت مني فرسخين: أنت من أشياعي ماسِرْنَاهُمَا[١٠]تعيّن النصب. ونصب « اليوم » مع (الجُمعَة) ونحوها ممّا يتضمن عملاً كـ (اليوم) يومك جائز ، لا غيره : كـ (الأحد) خلافاً للفرّاء وهشام. ولا الشّهور [١١]. ورفع ونصب « ظهرك [١٢] خلفك » ، « ونعلك أسفلك » ، وشبهه .

---

(١) أ : « عن اسم العين » ، تحريف . (٢) ط فقط : « اليوم » بالتعريف .
(٣) سبأ ١٢ . (٤) الأحقاف ١٥ .
(٥) ط : « أكثر » بإسقاط الهاء ، تحريف . (٦) البقرة ١٩٧ .
(٧) للنابغة الذبياني من قصيدة مشهورة : وعجزه :
• وبذاك خبّرنَا الغُدَافُ الأسْوَد •
(٨) ط : « منصرف » بالنون ، تحريف . (٩) ط فقط : « وبكثرة » .
(١٠) ط : « أنت من أشياء غير ما سرناهما » ، تحريف .
(١١) أ : « ولا المشهور » ، تحريف . وانظر الشرح .
(١٢) ط : « ظهرك وخلفك » بالواو العاطفة ، تحريف .

ويلزم نصب غير متصرّف كـ « فوق » . وقيل : إلاّ فيما كان من الجَسَدِ .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا أخبر بظرف مكان متصرّف عن اسم عينٍ ، فإن كان الظرف نكرةً نحو : المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ. ونحن قدّام وأنتم خلف جاز فيه الرّفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم .

وعنهم[١] رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله[٢] نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين [٣] .

أو معرفة نحو: زيد خلفك، وداري خلف دارك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصّه الكوفيون بالشعر ، أو بما [٤] هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني .

الثانية : إذا أخبر بِمَوْقت متصرّف من الظرفين عن اسم [١٠٠] عَيْن يقدّر [٥] إضافة: « بُعْد » إليه جاز فيه الرفع والنصب . والموقت المحدود : « كزيد مني فرسخٌ وفرسخاً ، ويومٌ ويوماً أي : بُعْدُ زيد منّي [٦] .

واحترز بالمتصرّف عن اللازم للظرفية كَضَحْوَةٍ مُعَيَّناً. فإن قُصِد في نحو : « أنت منّي فرسخين » : أنت من أشياعي [٧] ما سرنا فرسخين ، تعيّن النصب على الظّرفية ، والخبر متعلّق منّي أي : « كائن » . بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْد مكانك منّي فرسخان .

الثالثة : إذا قلت : اليوم الجمعة ، جاز رفع « اليوم » ونصبه . وكذلك نحو « الجمعة » مما تضمن عملاً كالسبت ، والعيد ، والفطر ، والأضحى ، والنيّروز ، فإن في الجمعة معنى : الاجتماع ، وفي السبت معنى : القطْع ، وفي العيد معنى : العَوْد ، وفي الفِطْر : معنى الإفطار ، وفي الأضحى : معنى التضحية ، وفي النّيروز : معنى الاجتماع .

---

(١) « وعنهم » سقطت من ب .
(٢) « مثله » سقطت من أ ، ب .
(٣) « عند البصريين والكوفيين » سقطت من أ ، ب .
(٤) أ ، « وإنما هو خبر » ،تحريف . ط : « وما هو خبر » .
(٥) ط : « مقدر » بالميم .
(٦) كلمة : « منّي » سقطت من ب ، ط .
(٧) ط : « أنت من أشياء عما » تحريف .

وكذا قولك : اليوم يومك، لأنه على معنى : «شأنُك» و «أمرُك» الذي تُذْكَرُ به.

وأمّا الأحد وما بعده من الأيام ، فلا يجوز فيه إلا الرّفع ، لأن ذلك لا يتضمّن عملاً. والنّصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء ، ولا شَيْءَ كائنٌ فيها ، بخلاف ما تقدّم .

وأجاز الفرّاء وهشام: النّصب في ذلك أيضاً بناءً على « الآن» ، أي على معنى : أنّ « الآن » أعم من الأحد ، والاثنين ، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في : «الآن» كما تقول في هذا الوقت : هذا اليوم .

قال أبو حيّان : ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أوّلُ السنة المحرّمُ ، والوقت الطّيّب المحرّمُ .

الرابعة : إذا قلت : « ظَهْرُكَ خلفكَ » جاز رفع « الخَلْف » ونصبه ، أمّا الرفع فلأن[1] « الخلف » في المعنى : الظّهر ، وأما النصب فعلى الظرف. وكذا ما أشبه ذلك نحو : « نعلُكَ أسْفلكَ » . قال تعالى: « والركبُ أسْفَلَ منكم [2] » ، قرىء بالوجهين .

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرّف تعين النصب نحو : « رأسك فَوْقَكَ » ، و « رجلاك تَحْتَكَ » بالنصب لا غير ، لأن « فوق » ، و « تحت » لا يستعملان إلاّ ظرفاً .

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين، بخلاف ما ليس منه نحو : فَوْقكَ قَلَنْسوتكَ ، وتَحْتَكَ نَعْلكَ .

* * *

(ص) : ومنعوا الإخبار بـ«وحْده» . وأجازه يونس وهشام . وفي جواز تقديمه خُلْفٌ

(ش) : منع الجمهور الإخبار « بوحده » ، لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به . وأجازه يونس وهشام . فيقال : « زيد وحْدَهُ » ، إجراءً له مجرى : «عنده» ، وتقديره : زيد موضع التفرُّد. وعلى هذا ، هل يجوز تقديمه فيقال : وَحْدَهُ زيد ، كما يقال : في داره زيد ؟ . قال يونس وهشام : لا . قال أبو حيان : وحجّة يونس وهشام: نصّ العرب على قولهم : « زيد وَحْدَهُ » .

* * *

(١) ط « فلان » بدون همزة . تحريف .

(٢) الأنفال ٤٢ .

(ص) : ويغني عن الخبر مصدرٌ . ومفعولٌ به . وحالٌ . قال الكسائيّ : ووصفٌ مجرور .

(ش) : قد يغني عن الخبر مصدر نحو : زيد[1] سيراً ، أي يسير سيراً . ومفعول به نحو : « إنما العامريُّ عِمامَتَهُ » ، أي مُتَعهِّدٌ عمامَتَهُ . وحال . حكى الأخفش : زيد قائماً ، أي ثبت قائماً . وقرىء : « وَنَحْنُ عُصْبَةً[2] » بالنصب . قال الكسائي : ووصف مجرور .....[3]

• • •

(ص) : مسألة : الأصل : تعريف مبتدأ ، وتنكير خبره . فإن اجتمعا فالمعرفة المبتدأ إلاّ في : كم مالك ، وخيرٌ منك زيد . عند سيبويه . وقد يعرّفان : فيخيرّ في المبتدأ. وقيل : الأعم . وقيل : بحسب المخاطب . وقيل : المعلوم عنده . وقيل : الأعرف . وقيل : غير الصّفة .

(ش) : الأصل تعريف المبتدأ ، لأنه المسند إليه ، فحقّه أن يكون معلوماً ، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد . وتنكير[4] الخبر ، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه . فإذا اجتمع معرفة ونكرة ، فالمعرفة المبتدأ ، والنكرة الخبر إلا في صورتين استثناءً[5] ، عند سيبويه :

إحداهما : نحو : « كم مالُكَ » . ، فإن كم مبتدأ ، وهي نكرة ، وما بعدها معرفة ، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء[6] الاستفهام : النكرة[7] ، والجُمَل ، والظروف .

ويتعيّن إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو : مَنْ قائم ، ومَن قام ، ومَن عندك ، فحكم على « كم » بالابتداء حملاً للأقل[8] على الأكثر .

---

(١) كلمة : « زيد » سقطت من أ . (٢) يوسف ٨ .

(٣) بعد قوله : « ووصف مجرور » بياض في أ مشار إليه : بـ « ظ » وفي ب مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) أي : والأصل : تنكير الخبر . (٥) في ط : « استثناء كذا عند سيبويه » بزيادة : « كذا » .

(٦) كلمة : « أسماء » سقطت من أ . (٧) كلمة : « النكرة » سقطت من أ .

(٨) ط : « للأول » موضع « للأقل » ، تحريف .

الثانية : أفعل التفضيل نحو : خيرٌ [١] منك زيد . وتوجيهه ما تقدّم في : كم .

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصّورتين المبتدأ جرياً على القاعدة . وقال هشام : [٢] يتّجه [٣] عندي جواز الوجهين إعمالاً للدّليلين .

وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال :

أحدها : وعليه الفارسيّ ، وعليه ظاهر قول سيبويه : أنك بالخيار ، فماشئت منهما فاجعله [٤] [١٠١] مبتدأ .

والثاني : أن الأعم هو الخبر نحو : زيد صديقي ، إذا كان له أصدقاء غيره .

والثالث : أنه بحسب المخاطب. فإن عُلِم منه أنّه في علمه أحدُ الأمرين، أو يسأله[٥] عن أحدهما بقوله : مَن القائم ؟ فقيل في جوابه : القائم زيد ، فالمجهول الخبر .

والرابع : أنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ ، والمجهول الخبر [٦] .

والخامس : إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ ، وإلا فالسّابق .

والسادس: أنّ الاسم متعيّن للابتداء، والوصف متعيّن للخبر نحو: القائمُ زيدٌ [٧].

• • •

(ص) : وينكّران بشرط الفائدة . وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدّر . أو عاملاً . أو دعاءً . أو جواباً . أو واجب الصّدر . أو مصغّراً . أو مثلاً أو عطف على سائغ للابتداء . أو عطف عليه بالواو ، وقصد به عموم . أو تعجّب . أو إبهام . أو خرْق للعادة . أو تنويع أو حصر . أو الحقيقة من حيث هي [٨] . أو تَلا نَفْياً ، أو استفهاماً ، ولو بغير همزة [٩] خلافاً لابن الحاجب. أو لولا . أو واو الحال . أو فاء الجزاء . أو إذا فجاءة . أو بَيْنَا [١٠] . أو بَيْنَمَا . أو ظرفاً أو مجروراً . قال ابن

---

(١) أ : « غير » مكان : « خير » تحريف .
(٢) ط فقط : « ابن هشام » .
(٣) ط « يتحد » بالحاء والدال ، تحريف .
(٤) ط فقط : « اجعله » بدون فاء ، تحريف .
(٥) ط فقط : « أو سأله » .
(٦) جملة : « والمجهول الخبر » سقطت من ب .
(٧) جملة : « القائم زيد » سقطت من ط .
(٨) كلمة : « هي » سقطت من أ .
(٩) ب : « ولو بغيرهم » ، بوضع : « هم » مكان : « همزة » تحريف .
(١٠) ب : « أو بينهما » ، تحريف .

مالك وابن النّحاس [١] : أو جملة خبراً .

(ش) : يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة . وتحصل غالباً بأحد أمور :

أولها : أن تكون وصفاً كقولهم : «ضعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَةٍ»، أي حيوان ضعيف، التجأ إلى ضعيف . والقرملة : شجرة ضعيفةٌ .

الثاني : أن تكون موصوفة إمّا بظاهر نحو : « وأجَلٌ مُسَمّىً عِنْدَهُ [٢] » ، « ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ من مُشْرِكٍ [٣] » . أو مقدّر نحو : « السمّن مَنَوان بدرهم » أي منوان منه . « شرٌّ أهر ذا ناب » ، أي شرّ عظيم .

الثالث : أن تكون عاملة إما رفعاً نحو : قائم الزيدان، عند من أجازه، أو نصباً نحو : « أمرٌ بمعروف صدَقَةٌ » ، أو جرّاً نحو : غلام امرأة جاءني . وخَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله » . « ومِثْلُك لا يبخل» ، « وغَيْرُك لا يجودُ » .

الرابع : أن تكون دعاءً نحو : «سَلامٌ على إلْ يَاسِين[٤]»، «ويلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ[٥]».

الخامس : أن تكون جواباً نحو : «درهم» في جواب : «ما عندك»؟ أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخّراً. ولا يجوز تقديره متقدّماً ، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ .

السادس : أن تكون واجبة التصدير [٦] كالاستفهام نحو : مَنْ عندك ؟ والشرط نحو : مَنْ يَقُمْ أقُمْ معه .

السابع : ان تكون مصغّرةً [٧] نحو : رجيل جاءني ، لأنه في معنى : رجل صغير[٨]

الثامن : أن تكون مثلاً، إذ الأمثال لا تغيّر نحو : «ليس عبدٌ بأخٍ لَك [٩] » .

---

(١) سبقت ترجمته ١ : ٢٨٧ .

(٢) الأنعام ٢ . (٣) البقرة ٢٢١ . (٤) الصافات : ١٣٠ . (٥) المطففين : ١ .

(٦) ط : « أن تكون واجبة التقدير » ، تحريف . (٧) أ : « أن يكون مصغراً » .

(٨) ط فقط : « حقير » بالحاء والقاف .

(٩) انظر : جمهرة الأمثال ٢ : ١٨٥ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٥٤. وبعد قوله : « بأخ لك » بياض في أ ، ب .

التاسع : أن يعطف على سائغ الابتداء نحو : زيد ورجلٌ قائمان. «قَوْلٌ مَعْروفٌ، وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ من صَدَقَةٍ [1] » .

العاشر : أن يعطف عليه ذلك نحو : طاعةٌ وقول معروف ، أي : «أَمْثَلُ» من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر : أن يقصد به عموم نحو : كُلٌّ يموت . أو تعجّب[2] نحو : عَجَبٌ لزيد. أو إبهام نحو : ما أَحْسَنَ زيداً . أو خَرْقٌ للعادة نحو : شَجَرَةٌ سجدت . وبقرةٌ تكلّمت . أو تنويع .

٣٢٤ – فَيَوْمٌ عَلَيْنَا ويَوْمٌ لَنَا ويَوْمٌ نُسَاءُ ، ويَوْمٌ نُسَرّ [3]

أو حصْر : نحو : « شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب» أي : ما أهر ذا ناب إلاّ شَرٌّ.و«شيء جاء بك» أي ما جاء بك إلا شيء . أو الحقيقة من حيث هي نحو : رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة ، و« تَمْرَةٌ [4] خَيْرٌ من جَرادَة » .

الثامن عشر إلى الخامس والعشرين : أن يسبقه نفي نحو : ما رجلٌ في الدار . أو استفهام نحو « أَإِلَهٌ مَعَ الله [5] » ؟ هل رجل في الدار ؟ .

وقصره ابن الحاجب في شرح (وافيته) [6] على الهمزة المعادلة بأم نحو : أَرَجُلٌ في الدّار أم امرأة ؟. قال ابن هشام في (المغني) : وليس كما قال [7] . أوْ لولا نحو :

٣٢٥ – • لولا اصْطِبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ [8] •

---

(١) البقرة ٢٦٣ . (٢) ط فقط : « أو العجب » .

(٣) للنمر بن تولب . من شواهد سيبويه ١ : ٤٤ .

(٤) ب فقط : « ثمرة » بالثاء . (٥) النمل ٦١ .

(٦) هي منظومة لابن الحاجب شرحها بنفسه ، وقد أشار اليها ابن هشام في المغني ٢ : ٩٣ بقوله : « وفي شرح منظومة ابن الحاجب له : أنّ الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم » .
وفي أ : « في الشرح » فقط بإسقاط كلمة : « وافيته » .

(٧) انظر : المغني ٢ : ٩٣ .

(٨) قائله مجهول . وعجزه :
• لِمَا اسْتَفَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ •
من شواهد : أوضح المسالك رقم : ٧٠ ، وابن عقيل ١ : ٩٩ .

أوْ واو الحال نحو :

٣٢٦ - ... سَرَيْنا ونَجْمٌ قَدْ أضاءَ[1] .

وفاء الجزاء كقولهم : « إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في [الرِّباط][2] » ، وعير القوم سَيِّدهُم . أو إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا رجل بالباب . أو بَيْنَا أو بَيْنَما نحو[3] ....

والخبر وهو ظرف أو مجرور ، أو جملة نحو : « ولَدَيْنا مَزيد[4] » ؟ ، « لِكُلِّ أجَلٍ كِتَاب[5] » ، قَصَدَكَ غلامُهُ رَجُلٌ . وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف[6] والمجرور . ذكره ابن مالك . قال أبو حيان : ولا أعلم أحداً وافقه . انتهى .

---

(١) قائله مجهول . وتمامه :

... فمذ بدا مُحيّاكَ أخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شارِقِ

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٩٩ ، المغني ٢ : ٩٥ ، والأشموني ١ : ٢٠٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « فعير في الرهط » ، والمثل كما ورد في اللسان (عير) : « إن ذهب العَيْرُ فَعَيْرٌ في الرِّباط » . والعير : هو الحمار الوحشيّ . ومن معانيه : السيد والملك . وعير القوم سيدهم » .

وفي أ : « وعند القوم » مكان : « وعير القوم » ، تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث بياض بعد قوله : « نحو » .... وقد أشير إليه في هامش ط بعبارة : « هكذا في النسخ التي بأيدينا » . ولم أجد في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي من المسوّغات : « بينا » أو : « بينما » مع أنه زاد في الأشباه مسوّغات لم يزدها في الهمع .

وقد رأيت في (اللسان) ما نصه : « المبرد يقول : إذا كان الاسم الذي يجيء بعد « بينا » اسماً حقيقيّاً رفعته بالابتداء ، وإن كان اسماً مصدريّاً خفضته ، ويكون : « بينا » في هذا الحال بمعنى : « بين » ، قال : فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أعلمه قائله ، فقال : هذا الدّرّ .

إلاّ أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد : « بينا » وإن كان مصدريّاً ، فيلحقه بالاسم الحقيقيّ ، وأنشد بيتاً للخليل بن أحمد .

بينا غنى بيت وبهجته ذهب الغنى وتقوّض البيت

وأما « بينما » فالاسم الذي بعده مرفوع . انظر اللسان : (بين) .

(٤) ق ٣٥ . (٥) الرّعد ٣٨ .

(٦) ب : « وإلحاق الجملة ذلك بالظرف » وفي أ : « وإلحاق الجملة بالظرف » بإسقاط : « في ذلك » .

وقد رافقه عصريُّهُ البهاء بن النّحّاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرّب) .

• • •

(ص) : مسألة : الأصل تأخير الخبر . ويجب إنْ اتّحدا عُرْفاً ونُكْراً ، ولا بيانَ في الأصح . أو كان طلباً ، أو فعلاً . فلو رفع [١٠٢] البارز ، فالجمهور يقدّم [(١)] .

وثالثها المختار – وفاقاً لوالدي [(٢)] – إن كان جمعاً ، لا مثنى . أو اقترن بالفاء أو إلاّ ، أو إنّما . قيل : أو الباء الزائدة ، أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء ، أو تِلْوَ إمّا .

• • •

(ش) : الأصل تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق . ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو : قائمٌ زيد .

ويجب التزام الأصل لأسباب :

أحدها : أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر ، بأن يكونا معرفتين ، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني . فإن كان قرينة جاز التقديم [(٣)] نحو : أبو يوسف أبو حنيفة . وقوله :

٣٢٧ – • بَنُونا بَنُو أبنائِنا [(٤)] •

وقوله :

٣٢٨ – قَبيلةٌ الأمُ الأحْياءِ أكْرمُها وأغْدَرُ النّاسِ بالجيرانِ وَافيها [(٥)]

أي أكرمها الأمّ الأحياء . ومنهم من أجاز التقديم مطلقاً ، ولم يلتفت إلى إيهام

---

(١) ط : « تقدم » بالتاء . (٢) « وفاقاً لوالدي » سقطت من ب . ط .

(٣) للعلم بخبريّة المتقدّم كما يقول الأشموني ١ : ٢١٠ .

(٤) قطعة من بيت نسب للفرزدق . وهو بتمامه :

بَنُونا بَنُو أبْنائِنا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرِّجال الأباعِد

من شواهد : الإنصاف ١ : ٦٦ ، وأوضح المسالك رقم ٧١ ، وابن عقيل ١ : ١٠١ ، والخزانة ١ : ٢١٣ والأشموني ١ : ٢١٠ .

(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو مروان بن منصور . ديوانه ٢٥٩ .

الانعكاس . وقال : الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم أخّر . وقد أجاز ابن السّيد في قوله :

٣٢٩ – • شَرُّ النِّساء البَحاتِرُ [١] •

أن يكون : « شرّ النساء » مبتدأ ، و « البحاتر » خبره ، وعكسه . ومنهم من منع التقديم مطلقاً ، ولم يفصل بين ما دلّ عليه المَعْنَى وغيره .

الثاني : أن يكون الخبر طلباً نحو : « زيدٌ اضْرِبْهُ » ، وزيدٌ هلاّ ضربته .

الثالث والرابع : أن يكون الخبر فعلاً نحو : زيد قام ، إذ لو قدّم لأوهم الفاعليّة. فلو رفع البارز فأطلق[٢] الجمهورُ جواز تقديمه مطلقاً [٣] نحو : قاما الزيدان وقاموا الزيدون.

وخصّه والدي –رحمه الله– بالجمع ، ومنعه في المثنى ، لبقاء الإلباس على السامع ، لسقوط الألف للالتقاء الساكن . ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف .

ومنع قوم التقديم[٤] مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد ، لأنه الأصل .

الخامس : أن يقترن الخبر بالفاء نحو : الذي يأتيني فله درهم ، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء ، والجزاء [٥] لا يتقدّم على الشرط .

السادس : أن يقترن بإلاّ ، أو إنّما نحو : « وما مُحَمّدٌ إلاّ رَسُولٌ [٦] » ، « إنّما أنْتَ نَذِيرٌ [٧] » . وشذّ :

٣٣٠ – • وهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوّلُ [٨] •

السابع : أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام [٩] نحو : أيّهم أفضل ؟ . والشرط

---

(١) قطعة من بيت لكُثَيِّر . تمامه :

عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى ....

(٢) كلمة : « فأطلق » سقطت من أ . (٣) كلمة : « مطلقاً » سقطت من ب ، ط .

(٤) ط : « القديم » . تحريف . (٥) أ : « والخبر » تحريف .

(٦) آل عمران ١٤٤ . (٧) هود ١٢ .

(٨) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فيا ربَّ هَلْ إلاّ بك النّصْرُ يُرْتَجى عَلَيْهِم وَهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوّلُ

نسبه في الدرر ١ : ٧٦ للكميت بن زيد .

وهو من شواهد : سرّ الصناعة ١٥٥ ، وروايته : « يُبْتَغى » مكان : « يرتجى » . وأوضح المسالك رقم ٧٢ ، وابن عقيل ١ : ١٠٢ .

(٩) ط : « حال الاستفهام » مكان : « كالاستفهام » ، تحريف .

نحو : مَنْ يَقُم أَقُم معه . والمضاف إلى أحدهما نحو : غلام أيّهم أفضل . وغلام مَنْ يقم أقم معه . وضمير الشأن [١] نحو : هو زيد منطلق . ومدخول لام الابتداء نحو : لَزَيْدٌ قائِمٌ .

الثامن : أن يكون المبتدأ دعاء نحو : « سَلامٌ عَلَيْكَ [٢] » . وَوَيْلٌ لزيد .

التاسع : أن يكون المبتدأ بعد « أمّا » نحو : أمّا زيدٌ فعالم [٣] ، لأن الفاء لاتلي أمّا .

العاشر : أن يقع الخبر مؤخّراً في مثَل : نحو : « الكِلاب على البَقَرِ [٤] » ، وهذه الصُّورة هي الآتية في قولي : ويُمْنَع إن قدّم مثلاً كتأخيره [٥] .

وزاد بعضهم أن يقترن الخبر [٦] بالباء [٧] الزائدة، نحو : ما زيد بقائم ، على لغة الإهمال .

[وجوب تقديم الخبر]

(ص) : ويمنع إن قدم مثلاً كتأخيره [٨] ، أو كان ذا الصدر خلافاً للأخفش ، والمازنيّ . أو « كم » الخبرية . أو مضافاً إلى ذلك . أو إشارة ظرفاً . أو مصحّحاً للابتداء [٩] بنكرة خلافاً للجُزُولي . أو دالاً على ما يفهم بالتقديم . ومنه : سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت ؟ على أن مدخول الهمزة مبتدأ . وقيل : عكسه. وقيل : فاعِلٌ مُغْنٍ. وقيل مفعولٌ ، وسواءٌ لا خبر له. أو مسنداً ــ دون أمّا ــ إلى أنّ خلافاً للفراء والأخفش،

---

(١) كلمة : « الشأن » سقطت من أ . (٢) مريم ٤٧ .

(٣) أ : « فقائم » مكان : « فعالم » .

(٤) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة . يعني : لا ضرر عليك فخلّهم . انظر : مجمع الأمثال ٢ : ١١٧ .

(٥) أ : « لتأخيره » باللام ، تحريف . (٦) ب : « الجر » بالجيم ، تحريف .

(٧) ب : « بالياء » تحريف . (٨) أ : « لتأخيره » باللام ، تحريف .

(٩) ط : فقط « أو مصحّحاً الابتداء » بدون لام الجرّ .

أو إلى مقرون [١] بأداة حصر ، أو فاء ، أو ذي ضمير ملابسه . لا إنْ أمكن [٢] تقديم صاحبه .

ومنع الأخفش : في داره زيدٌ . والكوفية : في داره قيام زيد ، أو عبد زيد . وقائم أو ضربته زيد . وقائم . أو قام أبوه زيـــد . وزيداً أبوه ضرب . أو ضارِبٌ . وأجازهما هشام. والكسائي الأخيرة. وضربته دون (قائم) .

(ش) : يُمْنَع تأخير الخبر . ويجب تقديمه لأسباب :

أحدها : أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ ، لأن الأمثال لاتغيّر كقولهم : « في كُلِّ وادٍ بنو سَعْد » .

الثاني : أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو : أين زيد ؟ . وكيف عمرو ؟ والمضاف إليه نحو : صبح أيِّ يوم السفر .

الثالث : أن يكون « كم » الخبرية ، أو مضافاً إليها نحو : كم درهمٍ مالُك . وصاحب كم غُلامٍ أنت .

الرابع : أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو : ثَمّ زيد . وهٰنا عمرو .

وقرئ : « ثَمّ الله شَهِيدٌ [٣] ». ووجْهُ تقديمه القياسُ على سائر الإشارات ، فإنك تقول : هذا زيد ، ولا تقول : زيد هذا .

الخامس : أن يكون تقديمه مصحِّحاً للابتداء بالنّكرة، وهو الظرف والمجرور ، والجملة كما سبق .

السادس : أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو : لله [٤] درُّك. فلو أخر لم يفهم منه [١٠٣] معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم. ومنه [٥] : « سواء عليّ « أقمت أم قعدت » ؟ على أنّ المعنى : سواء على القيامُ ، وعدمه. فمدخول الهمزة مبتدأ، و « سواء » خبره قدّم وجوباً ، لأنه لو تأخر لتوهّم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة .

---

(١) ط فقط : « مقترن » . (٢) ب : « لا أن يكون » ، تحريف . (٣) يونس ٤٦ .
(٤) كلمة : « لله » سقطت من ب . (٥) في ب : « ومعه » مكان : « منه » . تحريف .

وقيل : « سواء » هو المبتدأ ، والجملة خبره . وقيل : هو مبتدأ ، والجملة فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر . والتقدير : استوى عندي أقمت أم قعدت ؟

وقيل : هومبتدأ لا خبر له ، والجملة مفعول «بلا أبالي» معيّناً[1] . بـ«سواء»قاله السهيليّ .

السابع : أن يكون الخبر مسنداً – دون أمّا – إلى أنّ المفتوحة المشدّدة ، وصلتها نحو : « وآيةٌ لَهُمْ أنّا حَمَلْنَا [2] » ، إذْ لو أخر [3] ، لالتبس [4] بالمكسورة .

وجوّز الفرّاء والأخفش تأخيره قياساً على المسند إلى « أنْ » المخففة نحو : « وأنْ تَصومُوا خَيْرٌ لَكُمْ [5] » . فإن ولي « أمّا » جاز التأخير اتفاقاً نحو :

٣٣١ – عِنْدي اصْطِبارٌ ، وأمّا أنّني جَزِعٌ يَوْمَ النّوى فلوَجْدٍ كَاد يَبْرِيني [6]

الثامن ، والتاسع ، والعاشر : أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو : ما في الدّار إلاّ زيد ، وإنّما في الدار زيد . أو إلى مقرون بفاء نحوَ : أمّا في الدار فزيد . أو إلى مشتمل على ضَمِير مُلابسه نحو : في الدار صاحبُها ، إذ لو أخرّ عاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً .

[جواز التقديم والتأخير] :

وإذا عُلم ما يجب فيه تأخير الخبر[7] ، وما يمنع عُلم أنّ ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير ، سواء كان الخبر رافعاً ضميراً لمبتدأ أو سببيّه [8] . أو ناصباً ضميره . أو مشتملاً عليه [9] . أو علىَ ضمير ما أضيف إليه . أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبَر .

فالأول[10] : نحو : قائم زيد . والثاني : نحو : قائم أبوه زيدٌ ، أو قام أبوه زيد .

---

(١) ط : « معنياً » . (٢) يس : ٤١ . (٣) ط فقط : « تأخر » .
(٤) ب فقط : « لألبس » . (٥) البقرة ١٨٤ . (٦) قائله مجهول .
من شواهد : المغني ١ : ٢١٤ ، وأوضح المسالك رقم ٧٤ والأشموني ١ : ٢١٣ .
(٧) كلمة : « الخبر » سقطت من ب . (٨) أ : « أو سبيله » . تحريف .
(٩) أ : « أو ناصباً ضميراً مشتملاً عليه » . (١٠) أ : « الأول » بإسقاط الفاء .

والثالث : نحو : ضربته زيد . والرابع : نحو : في داره زيد . والخامس : نحو : في داره قيام زيد، وفي داره عبدُ زيد . السادس : نحو : زيداً أبوه ضرب، وزيداً أبوه ضارب .

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرّابع ، والمفسّر [١] في الأخير إلا هِشَاماً منهم ، فأجاز الأخير بصورتيه . ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية . وهي : زيداً [٢] أبوه ضارب ، دون : زيداً أبوه ضرب .

وعضَّدَهُ أبو عليّ [٣] بأن الأصل الإخبار بالمفرد، والإخبار بالفعل خلاف الأصل، فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبيّ ، فَلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل .

وعَضّده [٤] غيره بأن الخبر إذا كان فعلاً، لا يجوز تقديمه، فلا يجوز تقديم معموله[٥] بخلاف اسم الفاعل . وعُورِضَ بأن تقديم معمول الفعل أولى لقوّته .

وأجاز الكسائيّ أيضاً: التقديم في الثالث. ومنع الأخفش : التقديم في الرابع على أن « زيد » مرفوع بالمجرور .

وإنما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا : قائم زيد . وضربته زيد [٦] ، لأنّ الضمير في قولك : « في داره زيد » غير معتمد عليه [٧] ، ألاَ ترى أن المقصود : في الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعَرَض [٨] . واحتج البصريّون بالسّماع ، حُكِيَ : « تَمِيمِيٌّ

---

(١) ط : « والمفرد » مكان : « المفسّر » .

(٢) ب : « زيدُ » بالرفع ، تحريف . (٣) أ : « على أن الأصل » بحرف الجرّ : « على » تحريف.

(٤) من قوله : « وعضده غيره » إلى قوله : « بخلاف اسم الفاعل » سقط من أ .

(٥) ب فقط : « مفعوله » .

(٦) وقد احتج الكوفيون لعدم الجواز « بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنه يؤدي إلى تقدير ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت ؛ قائم زيد كان في « قائم » ضمير زيد بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع ، فتقول : قائمان الزيدان . وقائمون الزيدون . ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها . وكذلك إذا قلت : « أبوه قائم زيد » . كانت الهاء في : « أبوه » ضمير زيد ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره . ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره » . شرح المفصل ١ : ٩٢ .

(٧) كلمة : « غير » سقطت من أ ، وفي أ : « يعتمد » مكان : « معتمد » بالميم . ومعنى قوله : « غير معتمد عليه » أي غير معتدٍّ به ، لأنه جاء عرضاً غير مقصود .

(٨) أ : « بالعوض » بالواو . تحريف .

أنا » و « مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ » .

وذهب ابن الطّراوة إلى جواز : زيد أخوكَ ، دون : قائم زيد ، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربيّة . وقد أشرت إليه في كتاب : (الاقتراح في أصول النحو) . وتركته هنا لسخافته ..

[جواز حذف المبتدأ والخبر] :

(ص) : مسألة : يحذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر [١] . وحيث صحَّ فيهما ، ففي الأوْلى قولان . وفي المحذوف من زيدٌ وعمرو قائم .

ثالثها : التخيير . ويقلّ بعد «إذا» .

(ش) : يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر .

فالأول : يكثر في جواب الاستفهام نحو : «وما أدْراكَ ما هِيَه نَارٌ [٢]» أي هي نار . « قُلْ أفأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ من ذلكم النّارُ [٣] » أي : هو النارُ .

وبعد فاء الجواب «مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِه [٤] »، أي فَعَمَلُهُ لنفسه. « وإنْ تُخَالِطُوهم فَإخْوَانُكم [٥] ». أي فهم إخوانكم . وبعد القول نحو : « وقَالُوا أساطِيرُ الأوَّلِينَ » [٦] ، أي هو .

ويقِلّ بعد إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا السَّبع . ولم يقع في القرآن بعدها إلاّ ثابتاً [٧] . ومنه في غير ذلك : « سُورَةٌ أنْزَلْناها [٨] » ، « بَراءةٌ من الله [٩] » . أي هذه .

والثاني : نحو : « أُكُلُها دَائِمٌ وَظِلُّها [١٠] » ، أي دائم . «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الّذِين أُوتُوا الكِتَابَ [١١] » ، أي حِلٌّ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ ، وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟ قال الواسطي : الأَوْلى كَوْنُ المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر

---

(١) أ ، ط : « مبتدأ وخبر » بالواو العاطفة . (٢) القارعة ١٠ ، ١١ .
(٣) الحج ٧٢ وفي أ : « قل أنبئكم » تحريف ، وفي ب ط : « قل هل أنبئكم » تحريف كذلك .
(٤) فصّلت ٤٦ . (٥) البقرة ٢٢٠ . (٦) الفرقان ٥ .
(٧) ب فقط : « ثباتا » . (٨) النور ١ ، وفي أ : « صورة » بالصاد ، تحريف .
(٩) التوبة ١ . (١٠) الرعد ٣٥ . (١١) المائدة ٥ .

مَحطّ الفائدَة . وقال العَبْدِيّ [١] : الأوْلى كونه الخبر ، لان التّجوّز في آخر الجملة أسهل . نقل القولين ابن إيّاز [٢] .

ومثال المسألة : «فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [٣]» أي : شأني صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره .

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو : زيد [١٠٤] وعمرو قائم ، فذهب سيبويه والمازنيّ ، والمبرد [٤] إلى أن المذكور خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف . وذهب ابن السّرّاج ، وابن عصفور إلى عكسه . وقال آخرون : أنت مخيّر في تقديم أيهما شئت .

[وجوب حذف المبتدأ] :

(ص) : ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح ، أو ذمّ ، أو ترحّم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله ، أو مخصوص نعم ، أوصريح قَسَم، ونحو : من أنت زيد ؟. ولا سواء، خلافاً للمبرّد والسّيرافيّ . وبعد: لا سيّما إذا رفعت .

(ش) : يجب حذف المبتدأ في مواضع :

أحدها : إذا كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو : الحمد لله أهلُ المدح . أو ذمّ نحو : مررت بزيد الفاسقُ . أو ترّحم نحو : مررت ببكر المسكينُ .

وإنما التزم فيه الحذف ، لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح ، والذّمّ ، والترّحم ، كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار . وأجرى الرفع مجرى النصب .

---

(١) انظر ١ : ٢٨ .

(٢) ط : «ابن إبان» تحريف ، صوابه من أ ، ب .
وابن إياز هو الحسين بن بدر ، العلامة جمال الدين .
من تصانيفه : الإسعاف في الخلاف – شرح فصول ابن معط . مات ٦٨١ .

(٣) يوسف ١٨ .

(٤) كلمة : «والمبرد» سقطت من أ ، ب .

أما غير الثلاثة من النّعوت فيجوز فيه الحذف والذّكر نحو: مررت بزيد الخيّاطُ، أي هو الخيّاط.

الثاني: إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سَمْعٌ وطاعَةٌ، أي: أمري سَمْعٌ. والأصل في هذا النصب، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهار ناصبه، لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه [1]، ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ.

الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص في بابِ نعْم، نَحو: نعْم الرجل زيد أي هو زيد.

الرابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذِمّتي لأفعلنّ، أي: يميني [2].

الخامس: قَول العرب: «مَن أنت زيد»، أي مذكورك زيد.

السادس: قولهم: «لا سواء». حكاه سيبويه، وتأوله على حذف مبتدأ، أي هذان لا سواء، أو «لا هما سواء». وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان. وأجاز المبرّد والسّيرافي إظهاره.

السابع: قولهم: لا سيما زيدٌ بالرفع أي لا سِيّ [3] الذي هو زيد.

[وجوب حذف الخبر]:

(ص): وخبر بعد لولا، ولو ما للامتناع. قال الجمهور: مطلقاً، والمختار وفاقاً للرّمانّي، وابن الشّجري، [4]، والشّلَوْبين، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصًّا، ولا دليل. وعليه [5]: «لولا قَوْمُك حَدِيثو عَهْدٍ». ومعه يجوز. وقيل: الخبر الجواب،

---

(١) كلمة: «منه» سقطت من أ، ب.

(٢) ب فقط: أي يمين.

(٣) ط فقط: «لاسيما الذي هو زيد»، تحريف.

(٤) هو هبة الله بن عليّ بن محمد بن عليّ بن عبدالله، أبو السعادات المعروف بابن الشجريّ.
من مصنفاته: الأمالي ــ ما اتفق لفظه واختلف معناه. شرح اللمع لابن جني ــ التصريف الملوكي.
مات ٥٤٢.

(٥) عبارة: «وعليه لولا قومك حديثو عهد» سقطت من ب.

وقيل[١] : تاليها رُفِع بها . وقيل: بمضمر . وقدّره بعض المتقدمين: لو لم يحضر . ومع قَسَمٍ صريح لا غيره في الأصح. وواو «مع». والكوفيّة سدّت عنه. والجمهور إنّ منه: حسبك ينم الناس ، وضربي زيداً قائماً . وأن المقدر إذا ، أو إذْ كان . وقيل : ضربه . وقيل : ثابت ، ونحوه بعد الحال . وقيل : يظهر[٢] . وقيل : لا خبر ، والفاعل مُغْنٍ . وقيل : هو «قائماً» . وفيها ضميران . وقيل : لا ، وقيل : سدّت عنه . وقيل : ضربي فاعل مضمر ، ورفع «قائماً» ضرورة .

وجوّزه الأخفش بعد (أفعل) مضافاً إلى «ما» موصولة بكان، أو يكون. وابن مالك مقروناً بواو الحال . ويجري مجرى مَصْدَرٍ مُضَافُه[٣] ، وفي مُؤوّل . ثالثها المختار : إن أضيف إليه . وأجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود . والمختار — وفاقاً لسيبويه : منع وقوع هذه الحال فعلاً . وثالثها مضارعاً مرفوعاً، وتقديمها . وثالثها: [٤] إن كانت من ظاهر . ورابعها[٥] : إن تعدّى المصدر ، وتوسّطها ، ومعمولها . وثالثها إن لم يفصل . وجوازها جملة بواو لا دونها . ورابعها : إن عرى من ضمير . ودخول كان على مصدرها وإتباعه . وعِلمْي بزيد كان قائماً على زيادتها . لا أمّا ضَرْبِيك[٦] فكان حسناً ، صفة للياء والكاف ، والكناية قبلها . وعبد الله وعهدي[٧] بزيد قديمين .

(ش) : يجب حذف الخبر في مواضع :

أحدها : إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، لأنه معلوم بمقتضاها، إذْ هي دالّة على امتناع لوجود ، فالمدلول على امتناعه هو الجواب[٨] ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل : لولا زيد لأكرمت عمراً لم يشك في أن المراد : وجُود زيدٍ مَنَعَ من إكرام عمرو . وجاز الحذف لتعيّن المحذوف ، ووجب لِسدّ الجوّاب وحلوله محله . ثم أطلق

---

(١) ط : «وفعل» مكان: «وقيل» ، تحريف .

(٢) كلمة : «يظهر» سقطت من أ . (٣) أ : «مصدر مضاف» .

(٤) ط : «وتاليها» بالتاء ، تحريف : وانظر الشرح .

(٥) أ : «وثالثها» مكان : «ورابعها» . (٦) ط : «ضربتكه» تحريف ، وانظر الشرح .

(٧) أ ، ب : «عهدي» بإسقاط واو العطف ، تحريف وقد سقطت كلمة : «بزيد» من أ .

(٨) «فالمدلول على امتناعه هو الجواب» سقطت هذه العبارة من أ .

الجمهور وجوب الحذف . ولحنّوا المعرّي في قوله :

٣٣٢ – * فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا [١] *

وقيّده الرّمّانيّ وابن الشّجريّ ، والشّلَوْبين ، وتبعهم ابن مالك : بما إذا كان الخبر الكون المطلق ، فلو أريد كونٌ بَعِيْنِه [٢] لا دليل عليه لم يجز الحذف ، فضلاً عن أن يجب ، نحو : لولا زيد سَالمَنا ما سَلِم . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « لَوْلا قَوْمُك حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأسّسْتُ البَيْتَ على قواعِدِ إبراهيم [٣] » .

فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو : لولا أنصار زيد حَمَوْه لم يَنْجُ. [١٠٥] ومنه بيت المعرّي السابق. والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلاّ [٤] كوناً مطلقاً .

قال ابن أبي الرّبيع : أجاز قوم : لولا زيد قائم لأكرمتك . ولولا زيد جالس لأكْرَمْتُك [٥] . وهذا لم يثبت بالسماع . والمنقول : لولا جلوس عمرو ، ولولا قيام زيد . انتهى .

قلت : والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرّواة بدليل أنّ في بعض رواياته [٦] : لولا حِدْثَانُ قومك . وهذا جارٍ على القاعدة . وقد بينت في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضّائع وأبي حيان : أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية [٧] ، لأنه مرويّ بالمعنى ، لا بلفظ الرسول . والأحاديث رواها العَجَمُ ، والمولدّون ، لا مَنْ

---

(١) هو لا يحتج بشعره . وقد تمثل به :
المغني ١ : ٢١٦ ، وأوضح المسالك رقم ٧٧ ، وابن عقيل ١ : ١٠٦ والأشموني ١ : ٢١٥ .

(٢) ب فقط : « كون مقيد » .

(٣) انظر روايات هذا الحديث في : فتح الباري بشرح البخاري ٤ : ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) ط : « لا » مكان : « إلاّ » . تحريف .

(٥) ط : « أكرمتك » بإسقاط اللام .

(٦) كلمة : « رواياته » سقطت من أ .

(٧) انظر المبحث السابع عشر من كتاب : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » لابن مالك حيث دافع عن صحّة هذا الحديث من الوجهة النحويّة .
وانظر قصة الخلاف بين النحويين في الاستشهاد بالحديث في خزانة الأدب ١ : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

يُحْسِن العربيّة ، فأَدّوها على قَدْرِ ألسنتهم . و« كلولا » فيما ذكر « لوما » نبّه عليه ابن النّحاس في تعليقه على (المقرّب) .

وذهب قوم الى أنّ الخبر بعد لولا غير مقدر ، وأنه الجواب . وذهب الفراء: إلى أن الواقع بعد « لولا » ليس مبتدأ ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها ، كما يرتفع بالفعل الفاعل . وُردّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجرّ [1] أولى بها من الرفع ، لاختصاصها بالاسم . وذهب الكسائي : إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره : لولا وُجد زيد ، أو نحوه ، لظهوره في قوله :

٣٣٣ – . فَقُلْتُ بَلى لولا يُنازِعُنِي شُغْلِي [2] .

وذهب جماعة من المتقدمين : إلى أنه مرفوع بلولا ، لنيابتها مناب فعل [3] تقديره : لو لم يوجد ، أو لو [4] لم يحضر .

الثاني : إذا وقع خبرٌ قسَم صريح نحو : لعمرك ، وأيمن الله ، وأمانة الله . وإنما وجب حذفه ، لكونه معلوماً ، وقد سدّ الجواب مسدّه [5] ، بخلاف غير الصريح ، فلا يجب حذف خبره ، بل يجوز إثباته نحو : عليّ عهد الله لأفعلن ، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه ، وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم .

وقيل : إن أَيْمُنَ الله ، ونحوه خبرٌ محذوف المبتدأ . والتقدير : قسمي أيمن الله .

الثالث : إذا وقع بعد واوٍ بمعنى « مع » نحو : كُلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُه ، أي : مقترنان ، فالخبر محذوف ، لدلالة الواو وما بعدها على المصْحُوبيّة . وكان الحذف

---

(١) ط : « الخبر » مكان : « الجرّ » تحريف .

(٢) لم يستطع صاحب الدرر نسبته حيث قال في ١ : ٧٧ : « ولم أقف على قائله » . وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١٣٤ .

وصدره :

. ألا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أنْ لا أُحِبُّهَا

وفي أ : « بان عني » مكان : « ينازعني » ، تحريف . وفي ب : « ثنان عني » تحريف أيضاً .

(٣) أ : « لقيامها مناب » ، تحريف .

(٤) سقطت « لو » من ب . ط .

(٥) كلمة : « مسدّه » سقطت من أ ، ب .

واجباً لقيام الواو مقام « مع » . ولو جيء [١] بمع لكان كلاماً تامّاً . هـذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن الخبر لم يُحذف ، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه ، فهو كلام « تام » ، لا يحتاج الى تقدير . واختاره ابن خروف .

فإن لم تكن الواو [٢] صريحةً في المعيّة ، بأن احتملت العطف نحو : زيدٌ وعمرو مقرونان ، جاز الحذف والإثبات .

الرابع : اختلف في قول العرب «حَسْبُك يَنَمْ النّاس» ، فقيل الضّمة في (حسبك) ضّمة بناء ، وهو اسم سُمّي به الفعل ، وبُنِيَ على الضّمّ ، لأنه كان معرباً قبل ذلك ، فحمل على : قَبْلُ وبَعْدُ . وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء .

والجمهور على أنها ضمّة إعراب . فقيل : هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه. والتقدير : حَسْبُك السُّكُوتُ ينَم الناس .

وقيل : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن معناه : اكْتَفِ [٣] . واختاره ابن طاهر [٤].

الخامس : مسألة : ضربي زيداً قائماً. وضابطُها : أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسّر [٥] صاحب حالٍ بعده ، لا يصلح أن يكون خبراً عنه . وهذه المسألة طويلة الذيول ، كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل .

وأقول : هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال .

فقال قوم : « ضربي » مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر ، تقديره : يقع ضربي زيداً قائماً ، أو ثبت ضربي زيداً قائماً . وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه ، لأنه كما يجوز تقدير : «ثبت» يجوز تقدير : «قلّ»، أو «عَدِم» ، وما لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره .

---

(١) ط : « جر » مكان : « جيء » ، تحريف .
(٢) كلمة : « الواو » سقطت من أ .
(٣) ط فقط : « اكفف » بفاءين ، تحريف .
(٤) سبقت ترجمته ١ : ١٨ .
(٥) أ : « في ضمير » مكان : « في مفسّر » .

وقال الجمهور : هو مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، وزيداً مفعول به ، وقائماً حال .

ثم اختلفوا ، هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أوْلا ؟ .

فقال قوم : لا خبر له ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر ، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في : أقائم الزيدان . والتقدير : ضربت زيداً قائماً ، وضعّف بأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبّه به .

وقال الكسائي ، وهشام ، والفراء ، وابن كيسان : الحال نفسها هي الخبر .

ثم اختلفوا . فقال الأولان : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيهـا ضميران مرفوعان : أحدهما من صاحب الحال ، والآخر من المصدر . وإنما احتيج إلى ذلك ، لأن الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخبر لا بدّ فيه من ضمير يعود [١] على المبتدأ ، وقد جَمَعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين ، حتى لو أكّدت كرّر التوكيد نحو : ضربي زيداً قائماً نفسَه نَفْسَه [٢] .

وقال الفرّاء : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر ، فلا ضمير فيهـا من المصدر لجَرَيَانها على صاحبها في إفراده ، وتثنيته [١٠٦] وجمعه ، وتَعرِّيها [٣] من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو : ضربي زيداً إنْ قام .

وجاز نصب « قائماً » ونحوه على الحال عنده ، وعند الأولين ، وإن كان خبراً لمّا لم يكن عيْن المبتدأ ، لأن القائم هو « زيد » ، لا « الضرب » . فلما كان خلافه انتصب على الخلاف ، لأنه عندهم يوجب النصب . وقال ابن كيسان : إنما أغنت الحال عـن

---

(١) من قوله : « يعود على المبتدأ » إلى قوله : « قائماً نفسه نفسه » سقط من أ .

(٢) ط : « نفسه » بدون تكرار ، تحريف .

(٣) أ : « وتعريفها » بالفاء ، تحريف . وفي ب ، ط : « وتعريها » بالياء الموحّدة ولا معنى لهما ، والصواب : « وتعريها » بالياء كما يدل عليه الأسلوب .

الخبر لشبهها بالظرف، فكأنه قيل : ضربي زيداً في حال قيامه [١] .

وضعفّ قول الكسائي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين ، فكذا لا يعمله في ضميرين ، وبأن الحال لو ثنّي نحو : ضربي أخَوَيْكَ قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران ،لأنه لو كان[٢] لكان أحدهما مثنىً من حيث عَوْده على صاحب الحال المثنى ،والآخر مفرداً [٣] لعوده على المبتدأ المفرد . وتثنية اسم الفاعل[٤] ، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنـّى في حال واحد ، وهو باطل .

وقول الفرّاء بأنّ الشرط بمفرده لا يصلح للخبريّة ، لأنه لا يفيد ، بل مع[٥] الجواب ، فهو محذوف ، والضمير محذوف معه .

وقول ابن كيسان : بأنه لو جاز ما قدّره لجاز مع الجُثّة[٦] أن يقول: زيد قائماً ، لأنه بمعنى : زيد في حال قيام ، وهو ممنوع إجماعاً [٧] .

وقال الجمهور : بتقدير الخبر . ثم اختلفوا : هل يجوز إظهاره . فقيل : نعم. والجمهور على المنع . ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه ، فحكى البَطْلَيَوْسِيّ[٨] وابن عَمْرون [٩] عن الكوفيين : أنهم قدروه : « ثابت » أو « موجود » بعد « قائماً » .

وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه [١٠] ، فإنه كما يجوز تقدير : « ثابت » يجوز تقدير [١١] : « منفيّ » أو « معدوم » .

وقال البصريون : تقدّر قبل « قائماً » . ثم اختلفوا في كيفيّته . فقال الأخفش :

---

(١) ط فقط : « في حال قيام » بإسقاط الضمير العائد تحريف .

(٢) أ : « لو كان لكان أحدهما » بزيادة : « لكان » . ط : « لو كان الحال أحدهما مثنى » بزيادة : « الحال » تحريف .

(٣) أ : « مفرد » بالرفع ، تحريف .

(٤) ط : « وتثنيته أي الفاعل » مكان : « وتثنية اسم الفاعل » تحريف .

(٥) أ فقط : « موقع » مكان : « بل مع » .

(٦) « مع الجثة » سقطت من أ ، ب .

(٧) المنع يشمل القولين ، قول الفراء ، وقول ابن كيسان .

(٨) سبقت ترجمته ١ : ٣١٧ .

(٩) هو محمد بن محمد بن أبي عليّ بن أبي سعيد بن عمرون . له : شرح المفصل ، مات ٦٤٩ .

(١٠) أ ، ب : « ما لا دليل عليه في اللفظ » بتقديم كلمة : « عليه » .

(١١) جملة : « يجوز تقدير » سقطت من ط .

تقديره : ضربي زيداً ضَرْبهُ قائماً . واختاره ابن مالك ، لما فيه من قِلّة الحذف .

وضعّف بأنه لم يقدّر زيادةً على ما أفاده الأول . وقال الجمهور : تقديره [١] : «إذ»[٢] كان قائماً» ، «إن»[٣] أردت الماضي ، و«إذا كان قائماً» ، إن أردت المستقبل ، فحذف « كان » ، وفاعلها . ثم الظرف . وجه[٤] تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسّعٌ ، والظّرف أليق به . والزمان دون المكان ، لأن المبتدأ هنا حدث ، والزمان أجدر به .

وإذْ وإذَا دون غيرهما لاستغراق [٥] إذْ للماضي ، وإذا للمستقبل .

وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل ، ودلالتها على الكون المطلق الذي يدّل الكلام عليه .

ولم يعتقد في : (قائماً) أنه خبر كان المقدرة للزومه التنكير ، وفاعلها ضمير يعود إلى [٦] زيد .

وجوّز الزّمخشريّ عوده إلى فاعل المصدر ، وهو الياء .

إذا عرفت ذلك فهنا مسائل :

الأولى : لا يجوز رفع الحال المذكورة اختياراً بأن يقال : ضربي زيداً قائم ، إلا إن اضطرّ إلى ذلك ، فيرفع لا على أنه خبر « ضربي » ، بل خبر مبتدأ محذوف . والتقدير : ضربي [٧] زيداً وهو قائم ، والجملة حال سدّت مسدّ الخبر . وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره .

وجوز الأخفش الرفع [٨] بعد أفعل مضافاً إلى « ما » موصولة بكان أو يكون نحو : أخطب ما كان ، أو مايكون [٩] الأمير قائم ، برفعه خبراً عن « أخطب » .

ووافقه ابن مالك ، وقال : فيه مجازان : أحدهما : إضافة « أخطب » مع أنه مِن

---

(١) كلمة : « تقديره » سقطت من أ .

(٢) أ ، ط : « إذا كان » . والصواب : إذ كان بسكون الذّال .

(٣) « إنْ » سقطت من ب .

(٤) ب فقط : « وجهه » .

(٥) ط : « للاستغراق » ، تحريف .

(٦) أ فقط : « على » مكان : « إلى » .

(٧) ط : « ضربي زيد » برفع : « زيد » . تحريف .

(٨) ط : « وجوز الأخفش أن الرفع » بزيادة : « أن » .

(٩) من النسخ الثلاث : « او يكون » باسقاط . « ما » .

صفات الأعيان إلى « ما يكون » وهو تأويل الكون .

والثاني : الإخبار بقائم — مع أنه في الأصل من صفات الأعيان — عن « أخطب ما يكون » مع أنه من المعاني [١] ، لأن [٢] أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. والحامل على ذلك قصد المبالغة ، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدّت بآخرها مرفوعاً .

وقال ابن النّحاس : وجّه ابن الدّهان [٣] رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب[٤]» مضافاً إلى « أحوال » محذوفة. تقديره : أخطب أحوالِ كون الأمير قائمٌ.

الثانية : أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدراً كما تقدّم . ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدرٍ إضافة بَعْضٍ لِكُلّ ، أو كُلّ لجميع[٥] ، نحو : أكثرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً ، وكلّ شُربي السّويق ملتوتاً ، ومعظم كلامي معلّماً .

وهل يجري ذلك في المصدر المؤوّل نحو : أن ضربت زيداً قائماً ، أو أن تضرب زيداً قائماً ؟ الجمهور : لا ، والكوفيون : نعم .

والثالث : المنع إن لم يضف إليه كالمثالين المذكورين[٦] . والجواز إن أضيف إليه : كأخطب ما يكون الأمير قائماً . وهذا هو الصحيح .

وبالغ ابن عصفور فأجرى كلّ ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك .

الثالثة : في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال :

أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع . والثاني : الجواز . وعليه الأخفش والكسائيّ وهشام وابن مالك للسماع . قال : [١٠٧]

---

(١) أ : « في الثاني » مكان : « من المعاني » ، تحريف . ط : « في المعاني » يوضع « في » موضع « من » .

(٢) أ : « كون » مكان : « لأن » .

(٣) هو الحسن بن محمد بن عليّ بن رجاء ، أبو محمد اللغويّ المعروف بابن الدّهان . أخذ العربيّة عن الرّبعي ، ويوسف السّيرافي ، والرمّانيّ مات ٤٤٧ .

(٤) كلمة : « أخطب » سقطت من أ .

(٥) ب ، ط : « للجميع » بلامين .

(٦) كلمة : « المذكورين » سقطت من أ ، ب .

٣٣٤ – ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أباكـا يُعْطِي الجَزِيل ، فَعَلَيْك ذاكا [١]

وقال :

٣٣٥ – عَهْدِي بها في الحَيِّ قدسُرْبِلَتْ بَيْضاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ [٢]

والثالث : المنع في المضارع المرفوع ، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشّرط ، والمضارع المرفوع ليس في لفظه[٣] ما يكتنف [٤] مذهب الشرط. وعُزِي للفراء .

الرابعة : في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال :

أحدها : الجواز . وعليه البصريون ، سواء تعدّى المصدر أم [٥] كان لازماً نحو : قائماً [٦] ضربي زيداً. أو ملتوتاً [٧] شُرْبي السَّويق .

والثاني : المنع ، وعليه الفرّاء سواء كانت من ظاهر نحو : مسرعاً قيامُ زيد ، أم مُضْمَرٍ [٨] ، نحو [٩] : مسرعاً قِيامُك .

والثالث : الجواز ، إذا كانت من مضمرٍ ، والمنع إذا كانت من ظاهر. وعليه الكسائيّ وهشام.

والرابع : المنع إن كان المصدر متعدّياً . والجواز إن [١٠] كان لازماً .

وفي توسّطها بين المصدر ومفعوله نحو : شُرْبُكَ ملتوتاً السويق قولان : أحدهما: المنع ، وعليه الكسائي ، وهشام ، والفراء .

---

(١) لرؤبة بن العجاج ، ملحق ديوانه : ١٨١ .
وروايته : « إياك » بالياء ، ورواية سيبويه ١ : ٩٨ : « أخاكا » مكان : « أباكا » وفي الأشموني ١ : ٢٢٠ « أباكا » بالباء.

(٢) للأعشى . ديوانه ٩٤ ، وروايته : « هيفاء » مكان : « بيضاء » .
من شواهد الإنصاف ٢ : ٧٧٨ . وفي ط : « الطائرة » مكان : « الضامر » ، تحريف ، وتتفق النسخة أ مع الديوان .

(٣) أ : « من » مكان : « في » .
(٤) أو ما يكسبه » .
(٥) أ فقط : « أو » مكان : « أم » .
(٦) سقطت كلمة : « قائماً » من أ .
(٧) ب : « وملتوتاً » بالواو .
(٨) ط : « أم مضمراً » بالنصب ، تحريف .
(٩) في ط كلمة : « نحو » ساقطة .
(١٠) ب ، ط : « إذا » مكان : « إن » .

قال أبو حيان : وحكي الجواز عن البصريين ، ولعلّه لا يصحّ ، فإنه مشكل ، لأنّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله ، بخلاف تقدّمها [١] ، فليس فيه ذلك .

وفي توسّط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله نحو : ضربي زيداً فرساً راكباً . قولان :

أحدهما : الجواز ، وعليه البصريون والكسائيّ ، لعدم الفصل بين المصدر ومعموله .

والثاني : المنع ، وعليه الفراء ، لأن راكباً لم يُرَدّ [٢] إلى الاستقبال ، فلا يقدّم معموله عليه .

الخامسة : في جواز وقوع هذه الحال جملة اسميّة أقوال :

أحدها : المنع سواء كانت بواو أو بدونها [٣] ، وعليه سيبويه .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكسائي ، واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله :

٣٣٦ – خَيْرُ اقْترابي من المَوْلَى حَليفَ رِضاً
وشرُّ بُعْدِيَ عنه ، وهو غَضْبانُ [٤]

والثالث : الجواز بـ « واو » لا دونها . وعليه الفرّاء اقتصاراً على مورد السماع .

السادسة : في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان :

أحدهما : نعم. وعليه السّيرافي ، وابن السّرّاج ، نحو كان ضربي زيداً قائماً .

والثاني : لا ، وعليه ابن عصفور ، لأن تعويض الحال من الخبر [٥] إنما يكون بعد حذفه ، وحذف خبر كان قبيحٌ [٦] .

---

(١) ط فقط : « تقديمها » .
(٢) ط فقط : « لم يؤد » مكان : « لم يرد » .
(٣) ط : « أو دونها » ب : « وبدونها » .
(٤) قائله مجهول.
من شواهد الأشموني ١ : ٢١٩ . وفي أ : « بعدى منه » بوضع « منه » مكان : « عنه » .
(٥) أ : « لا لغرض الحال بين الخبر » ، تحريف .
(٦) ط : « يصح » مكان : « قبيح » ، تحريف .

السابعة : في جواز إتباع المصدر المذكور ، بأن يقال : ضربي زيداً الشّديد قائماً قولان :

أحدهما : الجواز قياساً . وعليه الكسائيّ وابن مالك . والثاني : المنع ، لأن الموضع موضع اختصار ، ولم يَرِدْ به سماع .

الثامنة : في جواز نحو : علمي بزيد كان قائماً قولان :

أحدهما : لا [1] ، وعليه أبو عليّ ، لأن اسم كان حينئذ [2] ضمير : « عِلْمي » ، و« عِلْمي » خبر كان من حيث المعنى ، والقائم ليس نفس العِلْم ، ولا مُنَزَّلاً منزلته ، ولأن الحال حينئذ من الضمير ، وضمير المصدر لا يعمل .

والثاني : نعم ، على أنّ كان زائدة .

التاسعة : إذا كنّيت عن المصدر الذي سدّت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال ، نحو : ضربي زيداً هو قائماً فقولان :

أحدهما : الجواز . وعليه البصريون . وهو مبتدأ ، « وقائماً » سدّ مسدّ خبره . والثاني المنع ، وعليه الفرّاء .

العاشرة : أجازوا أمّا ضَرْبيكَ فكان حَسَناً ، على أن « حَسَناً » صفة للضّرب . ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف .

الحادية عشرة [3] : أجاز الكسائيّ وهشام : عبد الله وعهدي [4] بزيد قديمين ، على تقدير : العهد لعبد الله ، وزيد قديمين ، فقدّم : « عبد الله » ، ورفع بما بعده وثنّى : « قديمين » لأنه لعبد الله وزيد ، وكان [5] خبراً للعهد ، كما يكون الحال خبراً لمصدر .

ومنع ذلك الفراء . وقال أبو حيان : وقياس البصريين يقتضي المنع .

• • •

(١) « لا » سقطت من أ .
(٢) كلمة : « حينئذ » سقطت من أ .
(٣) ب فقط : « الحادي عشر » .
(٤) ط فقط : « عبدالله عهدي بزيد قديمين » بإسقاط الواو .
(٥) أ فقط : « وكان » بدون ألف التثنية .

(ص) : وإن ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فِعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز . وقد يغني مضاف [١] إليه المبتدأ عن[٢] معطوف ، فيطابقهما الخبر . ويمنع تقديمه خلافاً لمن منعهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : اختلف : هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ ، ومعطوف عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو : « عبد الله والريح يباريها » ؟ فقيل : لا ، لأن : « يباريها » خبر عن أحدهما ، فيلزم بقاء الآخر بلا خبر . وقيل : نعم ، واختاره ابن الأنباريّ ، وابن مالك . واستدلاّ على صحّته بقول الشاعر : [١٠٨]

٣٣٧ — واعلم بأنّكَ والمنيَّـة شارِبٌ بِعُقَارِها[٣]

ثم اختلف في توجيه ذلك ، فوجّهَهُ [٤] مَنْ أجازه من البصريين : على أن الخبر محذوف ، والتقدير : عبد الله والريح يجريان يباريها ، و « يباريها » في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر ، لدلالتها عليه . ووجّهَهُ [٥] من أجازه من الكوفيين : على أن المعنى : « يتباريان » ، ولم يقدّروا محذوفاً ، إذ من باراك فقد بَارَيْتَهُ ، ولو كان العطف بالفاء ، أو بثُمّ ، لم تصح المسألة إجماعاً . ولو حذف العاطف صحّت المسألة إجماعاً .

الثانية : هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف[٦] إليه من غير عطف كقولهم : « راكِبُ النّاقة طليحان » ؟ قولان : أحدهما : لا . وعليه أكثر البصريين . والثاني : نعم . وعليه الكسائي ، وهشام . وجزم به ابن مالك على أن التقدير : راكِبُ الناقة والناقة طليحان ، فحذف المعطوف ، لوضوح المعنى .

وجوّز بعضهم : أن يكون على حذف [٧] مضاف ، أي راكب الناقة أحد طليحين .

---

(١) ط : « مضافه » بالهاء ، تحريف .

(٢) ط فقط : « من » مكان : « عن » ، تحريف .

(٣) انظر الدرر ١ : ٧٨ ، وقصة الاستدلال بهذا الشاهد .

(٤) أ فقط : « فوجه » .

(٥) أ فقط : « ووجه » .

(٦) ب ، ط : « والمضاف » باسقاط لام الجرّ .

(٧) كلمة : « حذف » سقطت من

ومثله : غلام زيد ضربتهما .

وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال : الطليحان راكب الناقة إذ لم يقصد ليل سابق على تثنية الخبر والمرفوعُ [١] المُخْبَرُ عنه واحِدٌ .

[تَعَدُّد الخبَر]

(ص) : ويتعدّد الخبر بعطف وغيره . وثالثها : إن لم يختلفا بالإفراد والجملة . ورابعها : إن اتّحدا معنىً : كـ « حلوٌ حامض » والأصح في نحوه المرفوع [٢] منع العطف والتقدّم [٣] . وثالثها : تقدّم أحدهما. وعلى منع التعدد الأسبق أولى، والباقي صفة . وقيل : خبرٌ مقدّر .

(ش) : اختلف في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال :

أحدها : وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت [٤] ، سواء اقترن بعاطفٍ أم لا ؟ فالأول كقولك : زيد فقيه وشاعرٌ وكاتب [٥] .

والثاني : كقوله تعالى : « وهو الغَفورُ الودُودُ ، ذُو العرْشِ المَجِيدُ ، فعّال لِما يُرِيد [٦] » . وقول الشاعر :

٣٣٨ – مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فهذا بَتِّـي مُقَيَّظٌ ، مُصَيَّفٌ، مُشَتِّـي [٧]

والقول الثاني : المنع ، واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة . وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِل فيه [٨] الأول خبراً ، والباقي صفة للخبر . ومنهم مَنْ يجعله خَبَرَ مبتدأٍ مقدّر .

والقول الثالث : الجواز إن اتّحدا في الإفراد ، والجملة. فالأول: [٩] كما تقدّم .

---

(١) كلمة : « والمرفوع » سقطت من ط .
(٢) كلمة : « المرفوع » سقطت من أ ، ب .
(٣) أ فقط : « والتقديم » .
(٤) ب : « المنعوت » ، تحريف.
(٥) أ فقط : « وكاتب وشاعر » .
(٦) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦.
(٧) من شواهد سيبويه ١ : ٢٥٨ ، ابن عقيل ١ : ١٠٩ ، شرح المفصل ١ : ٩٩ .
(٨) أ : « اجعل فيه » مكان : « جعل فيه » وسقطت كلمة : « فيه » من ط .
(٩) ط فقط : « فالأول» .

والثاني: نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع، إن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة.

والرابع: [١] قصر الجواز على ما كان المعنى منهما [٢] واحداً نحو: الرُّمّان حُلْوٌ حامض، أي: مُزٌّ، وزيد أَعْسَرُ أَيْسَرُ، أي: أضبط [٣]. وهو الذي يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع يتعيّن [٤] فيه ترك العطف، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد.

وجوّز أبو عليّ: استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعدّدة [٥]. فيقال: هذا حلوٌ وحامضٌ.

قال صاحب (البديع): ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، [٦] ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر. وأجازه بعضهم. انتهى.

ومن ذلك يتحصّل في التقديم ثلاثة أقوال، كما حكيتها في المتن.

تعدد مبتدآت متوالية

(ص): وتتوالى مبتدآت، فيخبر عن أحدها، ويجعل مع خبره خبر متلوّه، وهكذا. ويضاف غير [٧] الأول إلى ضمير متلوّه [٨]، أو يجاء آخراً بالروابط عكساً. والمختار خلافاً للنحاة منعه في الموصولات.

(ش): إذا تعدّدت مبتدآت متوالية، فلك في الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أن تجعل الرّوابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعله [٩] مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا [١٠] إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده.

---

(١) أ: «والتوابع» مكان: «والرابع»، تحريف. (٢) ط: «منها»، تحريف.

(٣) أضبط أي في العمل، لكونه يعمل بكلتا يديه، وكان عمر بن الخطاب كذلك، ولا يقال: أعسر أيسر. انظر: الصبّان ١: ٢٢٢.

(٤) كلمة: «يتعين» سقطت من أ.

(٥) ط: «المفردة» مكان: «المتعدّدة» تحريف. (٦) أ فقط: «عند الأكثر».

(٧) ب «عن» مكان: «غير»، تحريف. (٨) ط: «نقلوه» مكان: «متلوّه»، تحريف.

(٩) أ فقط: «ويجعل» بالياء. (١٠) ط: «وهذا»، تحريف.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه . مثاله : زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم . والمعنى : أبو أخي خال عمّ زيد قائم.

والآخر : أن تجعل الروابط في الأخبار ، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخراً لأوّل ، وتالٍ لمتلوّه [١] . مثاله: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها [٢] بإذنه. والمعنى : الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد . قال أبو حيّان : وهذا المثال ونحوه مما وضعه النّحويون للاختبار والتمرين ، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة .

قال : ومثله: من الموصول: الذي الّتي اللّتان أبوها أبوهما أختها [١٠٩] أخوك أخته زيد[٣] . وقال ابن الخبّاز: العرب لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع النّحويين ، وهي مشكلة جداً . انتهى . ولهذا اختّرت عدم جَرَيان ذلك فيه .

[جواز دخول الفاء على الخبر]

(ص) : مسألة : تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ، تضمّن [٤] شرطاً كـ«أل»[٥] موصولة بمستقبل عام، خلافاً لسيبويه . أو غيرها موصولاً بظرف . أو فعل يقبل الشّرطيّة، خلافاً لمن أطلق، أو جوّز الماضي. أو المصدر بشرط. أو الاسمية. أو منع إن أكّد، أو وصف. أو نكرة عامّة موصوفة بذلك. وخصه ابن الحاجّ بـ«كلّ» وشرط فُقد[٦] . نفي. أو استفهام[٧] . أو مضاف إليها، مشعر بمُجازاة . أو موصوف بالموصول على الأصح. أو مضاف [٨] إليه . وقلّ في خبر كُلّ مضافة إلى غير ذلك . وجوّزه الأخفش في

---

(١) ط : « لمتلو » بإسقاط الضمير العائد ، تحريف . وكذلك في ط : « بها آخر لاول » . تحريف .

(٢) أ فقط : « عبدها » بالباء ، تحريف ، وانظر العبارة التي بعدها في الشرح .

(٣) العبارة في ب : « الذي التي اللذان التي أبوها أختها أخواك أخته زيد » .
وفي أ : « الذي والتي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد » .

(٤) في ط : « مضمر » مكان : « تضمن » ، تحريف .
وفي ب : « الضمير » مكان : « تضمين » تحريف أيضاً .

(٥) ط : « بحال » مكان « كأل » تحريف .

(٦) كلمة : « فقد » سقطت من ط ، تحريف .

(٧) هكذا في النسخ الثلاث ولعلها : « أو استقبال » وانظر الشرح .

(٨) ط : « أو مضافاً » بالنصب ، تحريف .

كل خبر ، والفراء إن تضمّن طلباً .

(ش) : لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما ، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ، فكان الأصل ألاّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنه لما لُحِظَ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء [١] فيه دخلت ، وهو الشرط ، والجزاء .

والمعنى الملاحظ [٢] أن يقصد أن الخبر مستحق بالصّلة ، أو الصفة ، وأن يقصد به العموم .

ودخولها على ضربين [٣] : واجب ، وهو بعد أما – كما سيأتي في أواخر الكتاب الثالث . وجائز ، وذلك في صور :

إحداها [٤] : أن يكون المبتدأ [٥] أل الموصولة بمستقبل عام نحو : « الزَّانِيَةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا [٦] » ، « والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا [٧] » . وهذا ما جزم به ابن مالك . ونقل عن الكوفيين ، والمبرد ، والزّجّاج .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة ، وخرّجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر ، أي : فيما [٨] يتلى عليكم الزانية ، أي حكم ذلك .

الثانية : ان يكون المبتدأ غير أل من الموصولات ، وصلته ظرف ، أو مجرور ، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعليّة غير الماضيّة، وغير المصدّرة بأداة شرط، أو حرف استقبال ، كالسين ، وسوف . ولن . أو بقد [٩] . أو ما النافية . مثال الظرف قوله :

٣٣٩ – ما لَدَى الحازِمِ اللَّبيبِ مُعاراً فمصونٌ ، ومَالَهُ قَدْ يَضِيعُ [١٠]

---

(١) أ فقط : « معنى ما يدخل عليه الفاء دخلت » بزيادة « عليه » وإسقاط : « فيه » .
(٢) ب فقط : « والمعنى الملاحظة » تحريف .
(٣) أ فقط : « ودخولها يكون على ضربين » بزيادة « يكون » .
(٤) ط فقط : « أحدها » .
(٥) كلمة : « المبتدأ » سقطت من ب .
(٦) النور ٢ .
(٧) المائدة ٣٨ .
(٨) ط : « فما » مكان : « فيما » تحريف .
(٩) ب فقط : « أوقد » بإسقاط الباء .
(١٠) قائله مجهول .
انظر الدرر ١ : ٧٩ . وفي ب : « ما لذي » بالذال ، تحريف .

ومثال المجرور قوله تعالى : « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ [١] » ، ومثال الجملة قوله تعالى : « وما أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيدِيكُم [٢] » . ويدل على أنّ (ما) موصولةً سقوطُ الفاء في قراءة نافع وابن عامر . ولا يجوز دخول الفاء والصّلة غير ما ذكر . وجوز ابن الحاجّ دخولها ، والصّلة جملة اسمية ، نحو : الذي هو [٣] يأتيني فله درهم .

وجوّز بعضهم دخولها والصّلة جملة فعلية مصدّرة بشرط نحو : الذي إن [٤] يأتني أكرمه ، فهو مكرم . حكاه في (البسيط) عن بعض شيوخه .

وَرُدّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط ، وهو هنا منتف ، لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط . وجوّز بعضُهم دُخولها والصّلة فعل ماض نحو : الذي زارنا أمس فله كذا . واستدلّ بقوله تعالى : « وما أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللهِ [٥] » ، « وما أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُم فما أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ [٦] » .

وأوّلهُ المانعون على معنى التّبيين ، أي وما يتبيّن إصابته إيّاكم ، وهو بعيد [٧] .

وجوّز بعضهم دخولها ، والصلة فعل مطلقاً ، وإن لم يقبل الشرطيّة . حكاه ابن عصفور . فأجاز نحو : الذي ما يأتيني فله درهم ، وإن لم يجز دخول أداة الشّرط على (ما) النافية ، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة ، وإنّما هو مشبّه به [٨] . ورُدّ بأنه غير محفوظ من كلام العرب ، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من إجازة ذلك ، لما ذكر من أن الصّلة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط .

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أُكّد الموصول ، أو وُصِف ، لذهاب معنى الجزاء بذلك ، وايّد بأن ذلك لا يُحفَظ من كلام العرب .

الثالثة : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة ، أعني الظرف [٩] ، والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو : رجل [١٠] عنده حَزْمٌ فهو سعيد . وعَبْدٌ للكريم فما

---

(١) النحل ٥٣ . (٢) الشّورى ٣٠ . (٣) : « هو » سقطت من أ .
(٤) « إن » سقطت من أ ، ب . (٥) آل عمران ١٦٦ . (٦) الحشر ٦ .
(٧) أ : « مقيد » بالميم والقاف ، تحريف . (٨) أ فقط : « شبه به » .
(٩) ط : « الظروف » . (١٠) كلمة : « رجل » سقطت من أ .

يَضِيعُ ، ونفسٌ تسعى في تجارتها فلن تخيب . وخصّ ابن الحاجّ ذلك بـ« كلّ » . والصحيح التعميم .

الرابعة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النّكرة المذكورة ، وهو مشعر بمجازاة كقوله :

٣٤٠ – • وكُلّ خَيْرٍ لَدَيْهِ فَهُو مَسْئُولُ[١] •

الخامسة : ان يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو : « والقَواعِدُ من النِّساء اللّاتي لا يَرْجُون نِكَاحاً ، فَلَيْس عَلَيْهِن جُنَاحٌ[٢] » . ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأنّ [١١٠] المخبر عنه ليس بمُشْبِهٍ لاسم[٣] الشّرط ، لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلاّ الفعل، والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك . وأوّل الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثانٍ ، والفاء داخل في خبره ، لأنه موصول ، وهو وخبره خبر الأول .

السادسة : أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول[٤] نحو : «غلامُ الذي يأتيني فله درهم ». ومنه قوله :

٣٤١ – • وكلّ الذي حَمّلْتَهُ فَهُو حَامِلُهْ[٥] •

وقَلّ[٦] دخول الفاء في حَيِّز كُلّ مضافة إلى غير ذلك، إما إلى غير موصوف كقولهم : « كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِن الله » . أو إلى موصوفٍ[٧] بغير ما ذكر كقوله :

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٧٩ ، وصدره :

• تَرْجُو فَواضِلَ رَبٍّ سَيْبُهُ حَسَنٌ •

(٢) النّور ٦٠ .

(٣) أ : « بمشبه الاسم » بإسقاط لام الجر ، وزيادة « أل »، تحريف .

(٤) أ : « المفعول » مكان : « الموصول » ، تحريف .

(٥) لزينب بنت الطثرية ترثي أخاها يزيد . وصدره :

• يسرُّك مَظْلوماً ويُرْضيكَ ظَالِماً •

انظر : الدرر ١ : ٧٩ . وفي النسخ الثلاث : « حامل »

(٦) ب، ط : « قبل » بالباء . تحريف صوابه في أ.

(٧) ط : « أو إلى موصوفه » بزيادة ضمير عائد ، تحريف.

٣٤٢ – كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ ، أَوْ مُدَانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي[١]

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر نحو : زيد فمنطلق . واستدل له بقوله :

٣٤٣ – • وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم[٢] •

وقوله :

٣٤٤ – • أَنْتَ فانْظر لأيِّ ذاك تصيرُ[٣] •

والجمهور أوّلوا ذلك على أنّ خولان خبر «هو» محذوفة[٤] ، و «أنت» فاعل بمقدّر فسرّه الظاهر .

وجوّز الفراء والأعلم: دخولها في كلّ خبر هو أمر، أو نهي، نحو: زيد فاضربْه ، وزيد فلا تضربْه . واستدل بقوله تعالى: «هذا فَلْيَذُوقُوهُ[٥]» ، وقول الشّاعر :

٣٤٥ – يا ربَّ مُوسى أَظْلَمِي، وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ[٦]

• • •

(ص) : والصحيح دخول النّاسخ على موصول شرطيّ ، ويزيل الفاء إلا إنّ وأنّ و(لكن) على الأصح . قيل : ولعلّ . قيل : وكان مضارعاً ، وفعل اليقين .

---

(١) قائله مجهول .
انظر : شرح شواهد المغني للسُّيُوطيِّ ص ٨٤٧ .
وفي ط : «كل امرىء» تحريف . وفي أ : «فمتوسط» مكان «فمنوط» ، تحريف .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :
• وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا •
من شواهد : سيبويه ١ : ٧٠ ، ٧٢ ، وأوضح المسالك رقم ٢٣٣ . وشرح شواهد المغني للسُّيُوطيِّ ص ٤٦٨ ، والخزانة ١ : ٢١٨ ، ٣ : ٣٩٥ ، ٤ : ٤٢١ ، ٥٥٢ .

(٣) لعديّ بن زيد . وصدره :
• أرواحٌ مُوَدَّعٌ أَمْ بكُورُ •
ورواية عجزه في ديوانه ٨٤ :
• لك فَاعْلَم لأيِّ حالٍ تَصيرُ •
من شواهد سيبويه ١ : ٧٠ .

(٤) ط فقط : «محذوفاً» بالنصب .

(٥) ص ٥٧ .

(٦) رجز لم يعرف قائله . وانظر في الدرر ١ : ٨٠ ما دار في تخريج هذا الشاهد. والخزانة ٢ : ٢٣١.

(ش) : اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ ، إذا كان موصولاً تضمّن معنى الشرط .

فالجمهور على جوازه . ومنعه الأخفش ، لأن ما تضمّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله . وعلى الأول إذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شَبَهِهِ [١] باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله . ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ [٢] فإنه يجوز دخول الفاء [٣] معها ، لأنّها [٤] ضعيفة العمل ، إذ لم يتغير [٥] بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء ، بخلاف أخواتها : ليت ، ولعلّ ، وكأنّ ، فإنها قويّة العمل ، مغيّرة للمعنى ، فقوي شبهها بالأفعال ، فساوتها في المنع من الفاء .

وقيل : يمنع الفاء مع إنّ وأنّ ، ولكنّ أيضاً ، لأنها تُحقِّقُ [٦] الخبر . والشّرط فيه توقّف ، فبعد عن الشّبه [٧] . وَرُدّ بالسماع ، قال تعالى : « إنَّ الَّذين فَتَنُوا المُؤْمِنين والمُؤْمِنات ثم لَمْ يَتُوبُوا فلهم عَذَابُ جَهَنَّم [٨] » . « وَاعْلَمُوا أنَّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فأَنَّ للهِ خُمُسَهُ [٩] ». وقال الشاعر :

٣٤٦ — • ولكنّ ما يُقْضى فَسَوْف يَكُونُ [١٠] •

---

(١) أ فقط : « شبهها » .

(٢) أ فقط : « إن وأن ، ولكن » بالواو العاطفة ، لا بأو .

(٣) كلمة : « الفاء » سقطت من ط ، تحريف .

(٤) ط : « كأنها » مكان : « لأنها » . (٥) أ : « لم يتعين » ، تحريف .

(٦) ط : « لأنها لا تحقق » بالنفي . تحريف . وفي ب : « لأنها تحقيق » .

(٧) ط : « فبعد عن شبهه » ، ب : « فبعد بعد عن الشبه » تحريف .

(٨) البروج ١٠ . (٩) الأنفال ٤١ .

(١٠) للأفوه الأودي كما نسبه الدرر ١ : ٨٠ ، ونسبه في الأمالي ١ : ٩٩ ط دار الكتب لأبي المطواع بن حمدان . وصدره :

• فوالله ما فَارَقْتُكم قَالِياً لَكُمْ •

من شواهد أوضح المسالك رقم ١٣٧ ، والأشموني ١ : ٢٢٥ .

فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو : إنه الذي يأتيني فله درهم . وقيل : يجوز دخول الفاء مع « لعلّ » إلحاقاً لها بما لا يغيّر المعنى . وقيل : يجوز أيضاً دخولها مع « كان » بلفظ المضارع ، لا بلفظ الماضي . ومع فعل اليقين ، كعلمت دون ظننت ، وعليه ابن مالك[1] وابن السّراج .

• • •

(ص) : ولا يعطف قبل خبَر ذي فاء عند الكوفيّة ، وجوّزه ابن السّرّاج .

(ش) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا جئت [2] بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين ، وأجازه ابن السّرّاج .

• • •

(١) « ابن مالك » سقطت من ط . « وعليه ابن مالك وابن السّراج » سقطت العبارة من أ .
(٢) أ فقط : « جيء » مكان : « جئت » .